

تقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 2015

ملخص تنفيذي

المملكة العربية السعودية دولة ذات نظام ملكي يحكمها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي يرأس الدولة ويرأس الحكومة أيضاً. وتستمد الحكومة شرعيتها من تفسيرها للشريعة الإسلامية ومن النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992 والذي ينص على أن يكون حُكَّام البلد هم الأبناء الذكور من ذرية الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. ويرسي النظام الأساسي نظام الحكم وحقوق المواطنين وسلطات الحكومة وواجباتها، وينص على أن القرآن والسنة (سنة النبي محمد) يشكلان دستور البلد. وقد أجرت المملكة انتخابات في ديسمبر/كانون الأول على أساس غير حزبي لانتخاب ثلثي أعضاء مجالس البلدية الـ 284 في البلد، التي يبلغ مجمل عدد مقاعدها 2,106 مقعداً. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع أية تجاوزات كبيرة أو مخالفات في الانتخابات. ولأول مرة كان مسموحاً للنساء بالتصويت وترشيح أنفسهن أيضاً. وحافظت السلطات المدنية، بصفة عامة، على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

وقد تضمنت أهم مشاكل حقوق الإنسان التي تم التبليغ عنها افتقار المواطنين إلى القدرة والوسائل القانونية لاختيار حكومتهم، والقيود على الحقوق العالمية مثل حرية التعبير، بما في ذلك على الإنترنت، وحرية التجمع وتأسيس الجمعيات والانتماء إليها وحرية التنقل والحرية الدينية، والتمييز واسع الانتشار على أساس نوع الجنس، وعدم تمتع النساء والأطفال وكذلك العمال الأجانب بحقوق متساوية.

تضمنت مشاكل حقوق الإنسان الأخرى التي وردت في التقارير: عدم توافر المساواة في الحقوق بالنسبة للأطفال والعمال الأجانب؛ إساءة معاملة المحتجزين؛ اكتظاظ السجون ومراكز الاحتجاز؛ الإفتقار إلى استقلالية القضاء وانعدام الشفافية، الأمر الذي بدا بوضوح في الحرمان من حق المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ والإعتقال والإحتجاز التعسفي؛ وتعرض المحامين والعناصر النشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والإصلاح المناهض لسياسات الحكومة إلى عمليات الإستجواب والملاحقة القضائية والإدانة؛ واعتقال السجناء السياسيين؛ والتدخل التعسفي في حقوق وخصوصية المنازل والمراسلات الخاصة. وكان العنف ضد النساء والاتجار بالأشخاص والتمييز على أساس النوع الاجتماعي والدين والطائفة والعرق والانتماء الإثني أموراً شائعة؛ بالإضافة إلى انعدام المساواة في الحقوق بالنسبة للأطفال والعمال الأجانب. وقد جعل الافتقار إلى الشفافية الحكومية وإلى إمكانية الوصول إلى المعلومات الحكومية تقييم حجم الكثير من مشاكل حقوق الإنسان المبلغ عنها أمراً صعباً.

وقامت الحكومة بتحديد هوية عدد محدود من المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات، خاصة أولئك الذين مارسوا الفساد أو شاركوا فيه، ولاحتقتهم قضائياً وعاقبتهم. وأفادت بعض التقارير قيام أفراد قوات الأمن وسائر كبار المسؤولين بارتكاب انتهاكات مع التمتع بحصانة نسبية من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أية تقارير عن قيام الحكومة أو ممثلها بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعة داخل البلاد.

يجوز تطبيق حكم الإعدام، وفقاً لتفسير الدولة وممارستها للشريعة الإسلامية، لعدد من المخالفات غير العنيفة، مثل الردة، والسحر، والزنا. يتطلب القانون موافقة بالإجماع من جانب المجلس الأعلى للقضاء للتصديق على جميع أحكام الإعدام، وعادة ما يتم السماح للمتهمين المحكوم عليهم بالإعدام برفع طلبات استئناف لتلك الأحكام. مع ذلك، فقد جعلت إجراءات المحاكمة المغلقة في بعض الدعاوى التي عقوبتها الإعدام من المستحيل التحديد بشكل لا يقبل الجدل ما إذا كانت السلطات قد سمحت للمتهمين بتقديم دفاع عن أنفسهم وما إذا كانوا قد حوكموا حسب الأصول القانونية الأساسية. ومع افتقار البلد لقانون جنائي مكتوب ينص على المخالفات الجنائية ويحدد العقوبات اللازمة (أنظر القسم 1. هـ)، فإن العقوبات المفروضة - بما في ذلك فرض عقوبة بالإعدام - تخضع إلى حد كبير لتقدير القضاة في المحاكم.

كما تفرض الحكومة عقوبة الإعدام على جرائم يرتكبها الأحداث القاصرون. وفي 14 سبتمبر/أيلول، أيدت المحكمة العليا الحكم الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2014 بالإعدام ضد علي محمد باقر النمر، الذي تمت محاكمته عن جرائم ارتكبها وهو في سن السابعة عشرة. أفادت تقارير منظمات حقوق الإنسان عن دواعي قلق تتعلق بإجراءات المحاكمة وفقاً للأصول القانونية، بما في ذلك الإدعاء بأن السلطات اعتقلت النمر بدون أمر توقيف، وحصلت على اعتراف باستخدام التعذيب، ومنعته مراراً وتكراراً من الإتصال بمحامي الدفاع خلال إجراءات المحاكمة والاستئناف. وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضد داود المرهون، وعبد الله الزاهر، اللذين تمت إدانتهم عن جرائم ارتكباها وهما في سن 17، و15، على التوالي. ولم يتم تنفيذ تلك الأحكام بحلول نهاية العام.

تم تنفيذ الأحكام أحياناً بطريقة علنية. وأفادت تقارير منظمة العفو الدولية بارتفاع عدد الإعدامات وأشارت إلى أن عدد الإعدامات خلال العام فاق عدد أي عام آخر منذ عام 1995. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات أعدمت عشرات من الأفراد على جرائم لا تنطوي على العنف تتعلق بتفجير المخدرات.

في 23 فبراير/شباط، أفادت وسائل الإعلام أن المحكمة العامة في حفر الباطن حكمت على مواطن سعودي بالموت بتهمة الردة. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت المحكمة العامة في أبها على أشرف فياض، وهو مواطن سعودي من أصل فلسطيني، بالإعدام بتهمة تتعلق بالردة. وفي أغسطس/آب، تمت إدانة عاملة منازل من سيريلانكا بجريمة الزنا وتم الحكم عليها بالإعدام رجماً؛ إلا أنه تم إسقاط التهمة عنها لدى مراجعة الحكم في ديسمبر/كانون الأول.

كما ادعى أنصار تنظيم داعش والذي يعرف أيضاً بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مسؤولية التنظيم عن عدة هجمات وقعت خلال العام وأسفرت عن مقتل مدنيين. في 22 و29 مايو/أيار، قام مفجرون انتحاريون بشن عدة هجمات ضد مصليين شيعة في مساجد الدمام والقطيف. أسفرت الهجمات عن مقتل 25 شخصاً وإصابة عدة أشخاص آخرين. وفي 6 أغسطس/آب، قتل مفجر انتحاري 15 شخصاً في مسجد خاص بأجهزة الأمن في أبها. في 16 أكتوبر/تشرين الأول، أطلق رجل مسلح النار على حسينية شيعية، أو قاعة اجتماعات في ضاحية القطيف، مما أسفر عن مقتل 5 أشخاص وإصابة عدة أشخاص. قامت قوات الأمن بقتل الرجل المسلح وألقت القبض على إثنين يُزعم تورطهما في الحادث. وفي 26 أغسطس/آب، قتل مفجر انتحاري شخصين في مسجد للشيعة في نجران.

ب. الاختفاء

لم ترد أية تقارير عن حالات اختفاء بدوافع سياسية (لمزيد من المعلومات عن عمليات الإحتجاز بدون إخطارات سريعة بالتهمة الموجهة أو إخلاء سبيل المعتقلين، أنظر القسم 1. د).

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون التعذيب ويحمل ضباط التحقيق الجنائي مسؤولية أي سوء استخدام للسلطة. كما أن الشريعة الإسلامية، وفقاً لتفسيرها المطبق في البلد، تحظر على القضاة قبول الاعترافات التي يتم انتزاعها بالإكراه؛ وينص القانون الوضعي على أنه لا يجوز للمحققين العاميين إخضاع المتهمين لإجراءات قسرية للتأثير على شهادتهم.

لم ترد أية تقارير مؤكدة عن التعذيب من جانب المسؤولين الحكوميين خلال العام، إلا أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أفادت بأنه كانت هناك مزاعم شائعة تتعلق بتعذيب السجناء. وكان العديد من السجناء يقضون فترات السجن بناءً على أحكام إدانة تم استصدارها، حسب رواية السجناء، بناءً على اعترافات تم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو الإساءات البدنية. إلا أن المحتجزين السابقين في المرافق التي تديرها الإدارة العامة للتحقيقات (قوات الأمن الداخلي والتي تُسمى أيضاً المباحث) زعموا أن إساءة المعاملة شملت الحرمان من النوم، أو فترات مطولة من الحبس الإنفرادي للمحتجزين غير المتهمين في جرائم تنطوي على عنف. ادعى مسجونون سابقون بسجن الحابر الذي تديره المباحث أنه على الرغم من عدم شيوع حالات التعذيب الجسدي في الإحتجاز، إلا أن مسؤولي المباحث لجأوا أحياناً إلى الإساءات العقلية أو السيكولوجية ضد المحتجزين، خصوصاً في مرحلة الإستجواب. وادعى مسؤولو وزارة الداخلية أن القواعد التي تحظر التعذيب حالت دون وقوع تلك الممارسات في نظام العقوبات. وقد قامت الوزارة بتكريب كاميرات مراقبة لتسجيل عمليات استجواب المشتبه بهم في مكاتب التحقيقات الجنائية، وبعض مراكز الشرطة، وفي السجون حيث تجرى معظم إجراءات الإستجواب بشكل منتظم مثل مرافق السجون التابعة لمديرية التحقيقات الجنائية/المباحث.

كما ادعى مسؤولون حكوميون أيضاً أن ممثلين عن هيئة حقوق الإنسان الحكومية وعن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي جمعية شبه غير حكومية يدعمها صندوق يتم تمويله من شركة الملك الراحل فهد، قاموا بزيارات للسجون للتأكد من وقوع أو عدم وقوع التعذيب في السجون أو مراكز الاعتقال، وأبقوا على فروع دائمة في بعض المرافق. ولم يرق أي من المحتجزين السابقين، على أية حال، بالتأكيد بصفة مستقلة على أن مثل هذه المكاتب الفرعية كانت موجودة بالفعل في مرافق الإحتجاز.

وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضد علي النمر، وداود المرهون، وعبد الله الزاهر (أنظر القسم 1. أ)، بالإضافة إلى بعض الناشطين الشيعة الذين ادعوا أن السلطات قامت بتعذيبهم وحصلت على اعترافاتهم بالإكراه. وأفادت تقارير منظمة العفو الدولية قيام السلطات بضرب علي النمر وحرمانه من النوم خلال فترة الإستجواب في عام 2012 ولكنها لم تعامله بقسوة منذ ذلك الوقت.

استمرت المحاكم في استخدام العقوبات البدنية كعقوبات قضائية، والتي تكون عادة على شكل عقوبات بالجلد، وهو من الممارسات التي يدافع عنها المسؤولون الحكوميون وفقاً لما تمليه الشريعة الإسلامية. ووفقاً لتقارير ناشطين محليين في مجال حقوق الإنسان، قامت الشرطة بعملية الجلد وفقاً لمجموعة إرشادات يتم تحديدها بحسب التفسير المحلي للشريعة. ويتعين على مسؤول الشرطة القائم بتنفيذ العقوبة أن يضع نسخة من القرآن

تحت إبطه مما يمنعه من رفع يده أعلى من رأسه، الأمر الذي يحد من قدرته على إلحاق الألم بالشخص المحكوم عليه بالعقوبة، وتحظر التعليمات على قوات الشرطة تمزيق الجلد أو التسبب بندوب أثناء الجلد.

في 9 يناير/كانون الثاني، قامت السلطات بجلد رائف بدوي 50 جلدة، وهو ناشط غير عنيف وصاحب مدونة حكم عليه بالسجن 10 أعوام و1,000 جلدة عام 2014 بتهم تتعلق بإهانة الإسلام (أنظر القسم 2.أ). وبنهاية العام، ظل بدوي في سجن بريمان بجدة، ولم تنفذ السلطات بعد باقي الجلدات التي ينص عليها الحكم.

لم ترد أية تقارير عن حالات بتر بأمر قضائي خلال العام. وفي يناير/كانون الثاني حكمت السلطات في مكة على مواطن مغربي ببتر اليد بتهمة السرقة؛ إلا أنه نال العفو في فبراير/شباط وتم ترحيله.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

تباينت أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز وكان بعضها غير مستوفٍ للمعايير الدولية.

الأوضاع المادية: شكل الأحداث أقل من 1 بالمائة من نسبة المحتجزين وتم وضعهم في مرافق منفصلة عن البالغين. ورغم عدم توافر معلومات عن الحد الأقصى لسعة المرافق، إلا أن الإكتظاظ السائد في بعض مراكز الاحتجاز كان يمثل مشكلة. أفادت تقارير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بوجود مخالفات عقب زيارات قامت بها وتم توثيق جوانب القصور الخاصة بحراس السجون غير المدربين؛ وعدم إمكانية الحصول الفوري على الرعاية والعلاج الطبي عند الطلب؛ واحتجاز السجناء لفترات تزيد عن الفترات المحكوم بها عليهم؛ وعدم تعريف السجناء بحقوقهم القانونية. وقد اشتكى بعض الأفراد المحتجزين من عدم توافر خدمات الرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك الأدوية. وادعى بعض المسجونين بأن سلطات السجن أبقت على درجات الحرارة منخفضة داخل مرافق السجن وتعمدت ترك الأنوار مضاءة على مدار الساعة يومياً لإزعاج السجناء.

ووردت تقارير من ناشطين في مجال حقوق الإنسان بأن حالات الوفاة في السجون، أو أماكن العزل، أو مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة كانت نادرة.

وقد وضعت السلطات المحتجزين بانتظار المحاكمة مع المسجونين المدانين. وفصلت بين المتهمين المشتبه فيهم أو المدانين بجرائم إرهابية وبين سائر جمهور النزلاء ولكن تم احتجازهم في مرافق مشابهة. وادعى ناشطون قيام السلطات باحتجاز الأفراد في نفس الزنانات مع ذوي الإعاقات العقلية كنوع من العقاب، وأشاروا إلى قيام السلطات بإساءة معاملة المعوقين.

الإدارة: أشرف على السجون ومراكز الاحتجاز العديد من السلطات القانونية. وقامت السلطات المحلية والمناطقية بإدارة حوالي 90 بالمائة من السجون المحلية، بينما أشرفت وزارة الداخلية على حوالي 20 بالمائة من السجون المناطقية ومراكز الاحتجاز. كانت سجلات السجون الخاصة بملفات السجناء غير كافية، ووردت تقارير بأن السلطات احتجزت السجناء حتى بعد استكمالهم لمدة عقوبتهم. ووفرت "بوابة إلكترونية" للمحتجزين وأقاربهم إمكانية الإطلاع على قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن الوضع القانوني للمحتجزين، بما في ذلك أية معلومات عن مواعيد لمحاكمات مقررّة.

وقد استخدمت السلطات الجزائية والقضائية أساليب بديلة للحبس للمخالفين الذين لا تتسم جرائمهم بالعنف، بما في ذلك وقف تنفيذ العقوبة مع الوضع تحت المراقبة لفترة اختبار، والإقامة الجبرية في المنزل، والمنع من السفر، والإرشاد الديني. كانت السلطات تفرق بين السجناء المستخدمين للعنف وغير المستخدمين للعنف، وكانت تقوم بالعمو عن غير المستخدمين للعنف لتقليص عدد السجناء. وقد توفر لسجناء معينين، محتجزين بتهم تتعلق بالإرهاب، خيار المشاركة في برامج إعادة تأهيل ترعاها الحكومة.

ولم يكن هناك أمعاء مظالم لتسجيل شكاوى السجناء أو التحقيق فيها، رغم أنه كان بإمكان السجناء تقديم الشكاوى إلى هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتحقيق فيها. لم ترد أية معلومات حول ما إذا كان بإمكان السجناء رفع شكاوى إلى السلطات القضائية دون رقابة، وما إذا كانت السلطات قد أجرت تحقيقات أو نشرت علناً أية ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ظروف ومعاملة غير إنسانية.

سمحت السلطات بصفة عامة للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء مرتين في الأسبوع، رغم أن بعض السجناء حددت الزيارات بمرة واحدة كل 15 يوم، كما وردت تقارير بأن مسؤولي السجناء منعوا هذا الحق في بعض الحالات. كان بإمكان أسر السجناء الوصول إلى موقع الويب الخاص بالمديرية العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية، الذي احتوى على استمارات لطلب القيام بزيارات للسجن، وللإسماح بمغادرة السجناء لفترة مؤقتة (عادة ما تتم الموافقة على ذلك قرب أعياد الفطر التي تلي شهر رمضان)، وإطلاق سراح السجناء بكفالة (بالنسبة للمحتجزين بانتظار المحاكمة). وظلت عائلات المحتجزين تشكو من قيام السلطات بإلغاء زيارات مقررة لأقاربهم السجناء دون إبداء الأسباب.

سمحت السلطات للمحتجزين والسجناء المسلمين بممارسة الشعائر الدينية مثل إقامة الصلاة، ولكن أفادت تقارير بأن السلطات في مرافق سجن المباحث لم تقم بأية ترتيبات للإسماح للمحتجزين بإقامة شعائر صلاة الجمعة.

المراقبة المستقلة: لم تتم أية زيارات من جانب مراقبي حقوق إنسان مستقلين إلى السجناء أو مراكز الإحتجاز خلال العام. وسمحت الحكومة لدبلوماسيين أجانب بزيارة مرافق السجناء لرؤية الظروف العامة في قضايا لا صلة لها بالقنصليات. وفي عدد محدود من الحالات، قام دبلوماسيون أجانب بزيارة أشخاص محتجزين؛ إلا أن تلك الزيارات تمت في مركز منفصل للزوار حيث قد تختلف الظروف عن تلك التي بداخل المرافق التي يوجد فيها السجناء. وكانت آخر زيارة للسجون قامت بها منظمة مستقلة لحقوق الإنسان هي الزيارة التي قامت بها منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2006. وفي فبراير/شباط، سمحت الحكومة لصحفي دولي بزيارة سجن الحائر وكتابة تقرير عن ظروف السجن. كما سمحت الحكومة لهيئة حقوق الإنسان الحكومية ولمنظمات شبه حكومية محلية، مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بمراقبة أوضاع السجناء. وذكرت المنظمات بأنها قامت بزيارة السجناء في شتى أنحاء البلاد ورفعت تقارير عن أوضاع السجناء. راقبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرعاية الصحية في السجناء وأبلغت وزارة الداخلية بأوجه القصور فيها. في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2014 تم توثيق 573 شكوى تتعلق بالسجون، بما في ذلك عدم إمكانية الحصول على الرعاية الطبية؛ والمستويات المتدنية للنظافة والصرف الصحي؛ والإكتظاظ؛ وسوء التهوية؛ وقلة عدد العاملين.

التحسينات: قامت السلطات بتوسيع نظام السجن عن طريق إنشاء مرافق جديدة خلال العام. وفي يوليو/تموز، قامت السلطات بافتتاح سجن إصلاحية الرياض الذي يتسع لـ 9,500 نزيلًا. أفاد ناشطون في مجال حقوق الإنسان أن الخدمات الصحية في بعض مرافق الإحتجاز التي تقوم المباحث بإدارتها قد تحسنت،

وقامت سلطات السجن باعتماد مفوضين في بعض المرافق مما سمح للسجناء بشراء طعام إضافي مقابل أجر حصلوا عليها في السجن.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

ينص القانون على أنه لا يجوز لأي كيان تقييد تصرفات شخص أو حبسه، إلا بموجب أحكام القانون. ولا يجوز للسلطات، من الناحية القانونية، احتجاز شخص معتقل لأكثر من 24 ساعة، إلا بمقتضى أمر خطي من محقق عام. ويتعين على السلطات إبلاغ الشخص المحتجز بأسباب احتجازه. إلا أن وزارة الداخلية، والتي تحظى بمعظم سلطات الاعتقال وفقاً للتقارير، احتفظت بسلطة واسعة لتوقيف واعتقال الأشخاص إلى أجل غير مسمى بدون رقابة قضائية، أو إبلاغ الأشخاص بالتهمة الموجهة إليهم، أو الحصول الفعال على مشورة قانونية أو الإتصال بالأسرة. قامت السلطات باحتجاز أشخاص لعدة شهور وأحياناً لسنين بدون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم، وأفادت تقارير بأن السلطات لم تقم فوراً بإعلام الأشخاص المحتجزين بحقوقهم بما في ذلك حقهم القانوني بأن يمثلهم محام. وبموجب القانون، يمكن مد فترات الإحتجاز إدارياً لفترة قد تصل إلى 6 شهور بحسب تقدير هيئة التحقيق والادعاء العام. تعرّض بعض ناشطي حقوق الإنسان، وخصوصاً من النساء، للاحتجاز ثم تم إخلاء سبيلهم بشرط عدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بنشاطات معينة والإمتناع عن التواصل مع منظمات حقوق الإنسان خارج البلاد. صدر مرسوم ملكي في عام 2013 يقضي بمراجعة العناصر الأساسية لقانون الإجراءات الجنائية، مما يعزز بعض الحماية المنصوص عليها في القانون الأصلي ولكن يضعف بعض الحماية التي توفرها الإجراءات القانونية الواجبة.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تقع مسؤولية إنفاذ القانون وحفظ النظام على الملك ووزارتي الدفاع والداخلية، بالإضافة إلى وزارة الحرس الوطني. تمارس وزارة الداخلية السلطات الرئيسية على قوات الأمن الداخلي وقوات الشرطة. ولدى الشرطة المدنية وشرطة الأمن الداخلي صلاحية اعتقال الأفراد واحتجازهم. قامت المحاكم العسكرية ومحاكم الأمن بالتحقيق في حالات إساءة استخدام السلطة وعمليات القتل على يد قوات الأمن. احتفظت السلطات المدنية بالسيطرة بشكل فعال على قوات الأمن، وطبقت الحكومة آليات فعالة للتحقيق في حالات الانتهاكات والفساد ومعاقبة المسؤولين عنها. ولم ترد خلال العام أية تقارير عن الإفلات من العقاب فيما يتعلق بقوات الأمن.

أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شبه المستقلة التي ترصد السلوك العلني لضمان الالتزام الصارم بالتفسير الرسمي للأعراف الإسلامية، فتخضع للملك عبر الديوان الملكي ولوزارة الداخلية. ومنذ يونيو/حزيران 2014، توفر لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 12 مكتباً فرعياً، و129 مكتباً للجان فرعية، و345 مركزاً للمعلومات على مستوى المملكة. تتطلب اللوائح القانونية من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حمل أوراق رسمية تثبت هويتهم ووجود شرطي برفقتهم أثناء إلقاء القبض على أي شخص. وقد صدر مرسوم ملكي في عام 2013، قلص بعض صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونقل مسؤولياتها إلى سلطات أخرى مؤهلة للقيام بها. ورغم أن بإمكان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اعتقال مشتبه بهم لفترة زمنية قصيرة، إلا أنه يتعين عليها نقل المشتبه بهم مباشرة إلى عهدة الشرطة لاستكمال الإجراءات القانونية ضدّهم. لموظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلطة التحقيق في فئات معينة فقط من المخالفات، بينها التحرش بالنساء، والمخالفات المتعلقة بالكحول

والمخدرات، والسحر، والشعوذة. وفي فبراير/شباط، قام مسؤولو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمضايقة امرأة في حائل لعدم ارتدائها الحجاب ولكنهم لم يتمكنوا من إقناع مسؤولي الأمن باعتقالها.

وكانت قوات الشرطة والأمن التابعة لوزارة الداخلية فعالة عموماً في الحفاظ على القانون والنظام. وديوان المظالم هو هيئة إدارية قضائية رفيعة المستوى مختصة في القضايا المرفوعة ضد الكيانات الحكومية وتخضع مباشرة للملك، وهي الآلية الرسمية الوحيدة المتوفرة للسعي للحصول على الانتصاف في حالات ادعاء وقوع انتهاكات. ويجوز للمواطنين التبليغ عن وقوع انتهاكات من قبل قوات الأمن في أي مركز للشرطة، أو لدى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. احتفظت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسجلات عن الشكاوى ونتائجها، لكن قوانين الخصوصية تصون سرية المعلومات الخاصة بالقضايا الفردية، ولم تكن المعلومات متاحة لعامة الناس. وفي خلال العام، عقد ديوان المظالم جلسات وقام بالبت في دعاوى المظالم ولكن لم ترد أية تقارير عن ملاحظات قضائية لأعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وفرت هيئة حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، المواد التعليمية والتدريب للشرطة، وقوات الأمن، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

كما يتمتع ضباط المباحث أيضاً بسلطات واسعة في مجال التحريات والتحقيقات والاحتجاز والإحالة إلى السلطات القضائية في قضايا "الأمن القومي" - والتي تتراوح بين قضايا الإرهاب وقضايا المعارضين والناشطين في مجال حقوق الإنسان - بمعزل عن هيئة التحقيق والادعاء العام. صدر مرسوم عن وزارة العدل في يونيو/حزيران 2014، أضاف الطابع الرسمي، وأعاد التأكيد على دور المحكمة الجزائية المتخصصة التي تم تأسيسها عام 2008 لمحاكمة جرائم الإرهاب عقب إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب في فبراير/شباط.

وتشكل هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق الوجوديتين الحكوميتين المخولتين سلطة التحقيق في التقارير المتعلقة بالنشاطات الإجرامية والفساد و"القضايا التأديبية" المتعلقة بالموظفين الحكوميين. وهذه الهيئات مسؤولة عن التحقيق في القضايا المحتملة وإحالتها إلى المحاكم الإدارية. تتبع السلطات القانونية للتحقيق والادعاء العام فيما يتعلق بالجرائم الجنائية لهيئة التحقيق والادعاء العام؛ في حين تبقى هيئة الرقابة والتحقيق مسؤولة عن التحقيق في القضايا غير الجنائية وملاحقتها قضائياً. كما تم حصر جميع وظائف التدقيق والرقابة المالية في ديوان الرقابة العامة.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المعتقلين

وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، المعدل في عام 2013، "لا يجوز القبض على أي شخص، أو تفتيشه، أو احتجازه، أو حبسه إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، ولأي شخص متهم الحق في طلب مساعدة قانونية من أحد المحامين أو ممثلي الدفاع للترافع عنه خلال مراحل التحقيق والمحاكمة". ويحق للسلطات، بمقتضى القانون، استدعاء أي شخص للتحقيق، ويجوز للسلطات إصدار أمر بالتوقيف بناءً على أدلة. إلا أن السلطات، من حيث الممارسة العملية، كثيراً ما لم تستخدم مذكرات التوقيف ولم تكن تلك المذكرات مطلوبة في حالة توافر دواعي محتملة.

ويتطلب القانون قيام السلطات بتوجيه الاتهام خلال 72 ساعة من الإعتقال أو التوقيف وعقد محاكمة في غضون ستة شهور، وهذا يعتمد على الاستثناءات المحددة في التعديلات الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية

والقانون الجديد لمكافحة الإرهاب (أنظر القسم 2.أ). ولا يجوز للسلطات، من الناحية القانونية، احتجاز الشخص المعتقل لأكثر من 24 ساعة، إلا بناء على أمر خطي من محقق عام. وأفادت التقارير بأن السلطات لم تكن تتقيد في كثير من الأحيان بهذه الضمانات القانونية، كما أنه لم تكن هناك ضرورة لاطلاع المشتبه بهم على حقوقهم. وعادة ما كانت الإجراءات القضائية تبدأ بعد استكمال السلطات لجميع مجريات التحقيق، الأمر الذي كان يستغرق في بعض الحالات عدة سنوات.

عدّل المرسوم الملكي لعام 2013 العناصر الأساسية لقانون الإجراءات الجنائية. وفي حين وفرت بعض التعديلات تحسينات طفيفة، إلا أن التعديلات الأخرى أضعفت الحميات التي توفرها الإجراءات القانونية الواجبة والمشمولة في القانون السابق. على سبيل المثال، ألغى أحد تعديلات القانون قدرة القاضي الذي يتولى النظر في القضية على نقلها إلى محكمة أخرى قبل إصدار الحكم. وقد غير بند آخر من التعديل اللغة على نحو قد يحرم المتهمين من القدرة التلقائية على الاستئناف. يحدد القانون الإجراءات المطلوبة لتمديد فترة احتجاز المتهم لمدة أطول من فترة الخمسة أيام الأولية. ويزيد القانون المعدل من عدد الأفراد المخولين بتجديد فترات الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر ومن أولئك رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام ومن ينوب عنه. ويسمح النص المعدل للسلطات بالموافقة على الاعتقالات الرسمية لمدة تزيد على ستة أشهر "في الظروف الاستثنائية"، مما يسمح للسلطات فعلياً باحتجاز الأشخاص الذين بانتظار المحاكمة إلى أجل غير مسمى. ويسمح بند آخر من بنود التعديل بتمديد الفترة من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر مما يتيح لهيئة التحقيق والإدعاء العام جمع الأدلة ضد المتهم وإصدار أمر قضائي بالقبض عليه واستدعائه للمثول أو احتجازه. وهذا البند موجود أيضاً في القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، شرط الموافقة على تمديد فترة الاحتجاز من جانب محكمة جزائية متخصصة. ويسمح تعديل آخر بوضوح للفرد بالدفاع عن نفسه (تمثيل نفسه) أمام المحكمة.

وهناك نظام كفالة معمول به في التهم الجنائية الأقل خطورة. لم يتمتع المحتجزون بصفة عامة بحق الحصول على محامي دفاع يختارونه. وفي القضايا العادية، وفرت الحكومة عادة محامين للمتهمين؛ رغم أنه يتعين على المتهم تقديم طلب رسمي لوزارة العدل من أجل الحصول على خدمات محام معين من جانب المحكمة، إلا أن ناشطي حقوق الإنسان لم يثقوا في الغالب في قيام المحكمة بتعيين محامين لهم، خوفاً من انحياز أولئك المحامين. ولا يتضمن القانون أية أحكام تنص على الحق في الحصول على معلومات تتعلق بالحميات التي يكفلها القانون. ينص القانون على أنه يحق للمتهمين طلب محام عنهم على نفقة الحكومة، شريطة أن يقوموا بإثبات عدم قدرتهم على دفع النفقات الخاصة بتمثيلهم القانوني.

وكان الحبس الإنفرادي في بعض الأحيان يمثل مشكلة. إذ أشارت التقارير إلى أن السلطات لم تحترم دائماً حق المحتجزين في الاتصال بأفراد عائلاتهم عقب القبض عليهم، كما أن القانون المعدل لمكافحة الإرهاب بصيغته المعدلة يسمح لوزارة الداخلية باحتجاز المتهم لفترة تصل إلى 90 يوماً بدون الاتصال بأفراد الأسرة أو بمستشار قانوني. وفي بعض الأحيان ظل المسجونون في قضايا أمنية وقضايا أخرى قيد الاحتجاز لفترات طويلة قبل حصول أفراد عائلاتهم أو زملائهم على أية معلومات عن أماكن تواجدهم، خصوصاً أولئك المحتجزون في مراكز الاعتقال التي تديرها المباحث.

الاعتقال التعسفي: وردت تقارير عن اعتقال واحتجاز تعسفي. وقد قامت السلطات خلال العام باحتجاز مشتبه فيهم في قضايا أمنية وأشخاص انتقدوا الحكومة علناً وزعماء دينيين شيعة وأشخاص انتهكوا المعايير الدينية، بدون توجيه اتهامات لهم.

في أكتوبر/تشرين الأول 2014، احتجرت السلطات سعاد الشمري، وهي ناشطة سعودية مدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان، عقب نشرها تعليقات على موقع تويتر انتقدت فيها رجال دين سعوديين. تم احتجازها بدون توجيه تهمة إليها لحين إطلاق سراحها في 30 يناير/كانون الثاني.

الاحتجاز قبل المحاكمة: شكل الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة مشكلة. في الماضي، كانت المنظمات غير الحكومية المحلية، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ومركز العدالة لحقوق الإنسان، تتحدى وزارة الداخلية علناً وأمام المحاكم فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوي على اعتقال أو احتجاز تعسفي، من وجهة نظرهما. وقد توقف عمل كلتا المنظمين في عام 2013 و2014 على التوالي، بعد أن قامت السلطات بحل المنظمين. وادعت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية بأن الوزارة كانت أحياناً تتجاهل أحكام القضاة؛ وبدا القضاة عاجزين عن إتخاذ أية إجراءات ضد الوزارة.

لم تتوفر أي معلومات حول نسبة المحتجزين في السجون بانتظار المحاكمة أو عن متوسط مدة الإحتجاز. وكان نشطاء حقوق الإنسان المحليين على علم بعشرات القضايا، وأفادت تقارير أنهم تلقوا ما يصل إلى 3 مكالمات أسبوعياً من عائلات تدعي قيام السلطات باعتقال أقاربهم تعسفياً أو بدون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم.

وقد صرحت وزارة الداخلية خلال العام أنها اعتقلت مئات الأفراد لأعمال إرهابية عقب حملة الحكومة ضد أنصار مزعومين لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يقومون بتقديم الدعم المادي والتعاطف الإيديولوجي للتنظيم. وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت وزارة الداخلية أنها ألقت القبض على 906 مواطنين سعوديين بتهمة ذات صلة بالإرهاب في الفترة ما بين يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول. كما أفادت أنها احتجرت 4,777 شخصاً في سجون المديرية العامة للتحقيقات للاشتباه بتورطهم في الإرهاب منذ عام 2009.

العفو: واصل الملك ممارسة التقليد المتبع في تخفيف بعض الأحكام القضائية. فمراسيم العفو الملكي قد تتجاوز أحياناً عن أحكام الإدانة وفي بعض الحالات تقوم بتخفيف أو إلغاء العقاب البدني. ويجوز إضافة ما تبقى من الحكم إلى حكم جديد إذا ارتكب السجين الذي تم العفو عنه جريمة بعد إطلاق سراحه. وقد صدرت أحكام بالصفح أو العفو العام في مناسبات خاصة خلال العام. في 29 يناير/كانون الثاني، أصدر الملك مرسوماً ملكياً بالعفو عن بعض السجناء ممن ارتكبوا مخالفات لا تنطوي على عنف. ولا يزال عدد السجناء الذين حصلوا على العفو أو تم إطلاق سراحهم بموجب المرسوم غير واضح.

لم تقم السلطات باحتجاز بعض الأفراد الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن. يتضمن قانون مكافحة الجرائم الإرهابية وتمويل الإرهاب الصادر في فبراير/شباط 2014 بنداً يسمح لوزير الداخلية بوقف إجراءات الملاحقة القضائية ضد الشخص المتهم الذي يتعاون مع المحققين أو يساعد على إحباط هجوم إرهابي مخطط له. ويمكن للوزير أيضاً إخلاء سبيل بعض الأفراد الذين تمت إدانتهم بالفعل بتهمة مثل هذه.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص النظام الأساسي على أن القضاة مستقلون، لا يخضعون لأية سلطة غير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن القضاء مستقلاً إذ كان مطلوباً منه تنسيق أحكامه مع السلطات التنفيذية، على أن يكون الملك هو الحكم النهائي. ورغم أن الإدعاءات العامة بخصوص التدخل في استقلال القضاء كانت نادرة، أفادت تقارير بأن القضاء كان خاضعاً للتأثير، وبصفة خاصة في القضايا التي

كان البت فيها يتم عن طريق هيئات قضائية متخصصة مثل المحكمة الجزائية المتخصصة، والتي نادراً ما برأت في أي وقت المشتبه فيهم. أفاد ناشطو حقوق الإنسان بأن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة تلقوا تعليمات سرية لإصدار أحكام قضائية صارمة ضد العناصر الناشطة المعنية بحقوق الإنسان، ودعاة الإصلاح، والإعلاميين، والمعارضين، رغم عدم اشتراكهم في أية أنشطة إرهابية.

ولم ترد تقارير خلال العام تفيد بممارسة المحاكم ولاية قضائية على كبار أعضاء العائلة المالكة، ومن غير الواضح ما إذا كان القضاء يملك الولاية القضائية في مثل هذه الحالات.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على أنه يتعين معاملة المتهمين على قدم المساواة تمشياً مع الشريعة الإسلامية. وفي غياب قانون عقوبات مكتوب ينص على كافة الجرائم الجنائية والعقوبات، يقوم القضاة في المحاكم بتحديد الكثير من العقوبات عن طريق التفسيرات القانونية للشريعة، والتي يمكن أن تتفاوت وفقاً للقاضي وملابسات القضية. وتصدر هيئة كبار العلماء، وهي كيان استشاري مستقل، الفتاوى التي توجه كيفية تفسير القضاة للشريعة. في فبراير/شباط 2014 صدر مرسوم ملكي يحدد لأول مرة أحكام السجن الخاصة بالقانون الجنائي للجرائم الإرهابية حسب التعريف الواسع لها.

ولا تركز الشريعة فقط إلى الأحكام السابقة. ونتيجة لذلك، تباينت الأحكام والعقوبات تبايناً واسعاً بين قضية وأخرى. ووفقاً للإجراءات القضائية، لا يمكن لمحاكم الاستئناف بمفردها أن تبطل أحكام المحاكم الابتدائية؛ فصلاحياتها تقتصر على التأكيد على الأحكام أو إعادة القضايا إلى محكمة أدنى مرتبة لتعديل تلك الأحكام. وحتى عندما لم يؤكد القضاة الأحكام، قام قضاة الاستئناف في بعض الحالات بإعادة الحكم للقاضي الذي أصدره في بادئ الأمر. وهذا الإجراء جعل من الصعب أحياناً على أطراف معينة الحصول على حكم مختلف عن الحكم الأصلي في القضايا التي تردد فيها القضاة في الإعراف بخطأهم. ومع أنه يمكن للقضاة إسناد قراراتهم إلى أي من المذاهب الفقهية السنية الأربعة، إلا أن المذهب الحنبلي هو المذهب السائد ويشكل الأساس لقانون البلد والتفسيرات القانونية للشريعة. ويستخدم المواطنون الشيعة تقاليدهم القانونية للفصل في قضايا قوانين العائلة بين طرفين من الشيعة؛ إلا أنه يمكن لأي من الطرفين رفع الدعوى أمام محاكم الدولة التي تستخدم التقاليد القانونية السنية.

ووفقاً للقانون، لا تفترض البراءة ولا توجد محاكمة أمام هيئة محلفين. وفي حين ينص القانون بأن جلسات المحكمة يجب أن تكون علنية، يجوز إغلاق المحاكم وفقاً لتقدير القاضي. ونتيجة لذلك، كان الكثير من المحاكمات خلال العام محاكمات مغلقة. ومنذ عام 2013، تمكنت البعثات الدبلوماسية الأجنبية من الحصول على إذن لحضور جلسات محاكم لا صلة لها بالأمور القنصلية (أي في القضايا التي لا يكون فيها البلد المضيف أو أي من رعاياه طرفاً في القضية) وقامت بذلك على مدار العام. ولحضور تلك الجلسات، طلبت السلطات من الدبلوماسيين الحصول مقدماً على موافقة مكتوبة من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، وإدارة المحكمة والقاضي الذي يترأس المحكمة. ولم تسمح السلطات في بعض الأحيان بحضور تلك المحاكمات لأي شخص إلا الدبلوماسيين الذين لم يكونوا وكلاء قانونيين أو أعضاء أسرة المتهم. وقام مسؤولو المحكمة الجزائية المتخصصة أحياناً بمنع الأفراد من حضور جلسات المحاكمة لأسباب تبدو عديمة الأهمية، مثل منع الأقارب من النساء أو الدبلوماسيين من الحضور لعدم وجود ضابطات لتفتيشهن عند دخولهن قاعة المحكمة. ووفقاً لوزارة العدل فإنه يجوز للسلطات إغلاق المحاكمة بناء على حساسية القضية بالنسبة للأمن الوطني، أو تأثيرها على سمعة المتهم، أو سلامة الشهود.

كما حضر بشكل منتظم ممثلو هيئة حقوق الإنسان، ووزارة العدل، وأحياناً ممثلو وسائل الإعلام التي تخضع لسيطرة الدولة، المحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض.

وفقاً لهيئة حقوق الإنسان، يجوز أن تقوم الحكومة، إذا ارتأت ذلك، بتوفير محامي دفاع على نفقة الدولة للمتهمين المعوزين. وعززت التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في عام 2013، أحكاماً تنص على أن السلطات سوف توفر محامياً للمتهمين على نفقة الحكومة. إلا أن قانون مكافحة الإرهاب الجديد يحد من حق المتهمين في الحصول على تمثيل قانوني للدفاع عنهم في القضايا التي تعتبرها الحكومة ذات صلة بالإرهاب، إلى فترة غير محددة "قبل إحالة القضايا إلى المحكمة في إطار زمني يتم تحديده عن طريق الجهة القائمة بالتحقيق."

ويكفل القانون للمتهمين حق حضور المحاكمة واستشارة محام أثناء التحقيق والمحاكمة. ولا يوجد حق للإطلاع على الأدلة التي في حوزة الحكومة، ولا يمكن للمتهمين الاطلاع على ملفاتهم الخاصة، ولا على محاضر استجوابهم، أو أية أدلة ضدهم بصفتها لائحة اتهام. ويجوز للمتهمين طلب الاطلاع على الأدلة، إلا أن المحكمة هي التي تقرر ما إذا كانت ستلبي طلبهم. كما يحق للمتهمين مواجهة أو استجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم واستدعاء شهود يشهدون لصالحهم، ولكن المحكمة هي التي تقوم بتقديم الشهود. ينص القانون على أن يقوم المحقق الذي تعينه هيئة التحقيق والإدعاء العام باستجواب الشهود الذين يستدعيهم الخصمان المتنازعان قبل بدء المحاكمة ويمكنه الاستماع إلى شهادات أي شهود إضافيين إذا اعتبر ذلك ضرورياً للثبوت من الوقائع. ولا يحق للسلطات تعريض أي متهم لأية إجراءات قسرية أو إجباره على قسم اليمين. ويتعين على المحكمة إبلاغ الأشخاص الذين تمت إدانتهم بحقوقهم في استئناف الأحكام.

وفي حين تمنح الشريعة حسب تفسير الحكومة هذه التدابير القانونية لجميع المواطنين وغير المواطنين على السواء، إلا أن القانون والممارسات الفعلية تميز ضد النساء، وغير المواطنين، والذين لا يتبعون المذهب السني، والشيعية، وأتباع الديانات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يجوز للقضاة تجاهل شهادة الشهود الذين لا يمارسون الشعائر السنية الإسلامية، أو المسلمين الشيعة، أو أتباع الديانات الأخرى؛ وقد أفادت مصادر بأن القضاة في بعض الأحيان تجاهلوا شهادة الشيعة أو رفضوا الاستماع إليها.

ووردت تقارير كثيرة عن قضايا تمت فيها مخالفة أصول إجراءات المحاكمة كان بينها قضية محمد صالح البجادي، وهو منشق وناشط سياسي وعضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية. وكانت السلطات قد ألقت القبض على البجادي في بادئ الأمر في عام 2011 بسبب دوره القيادي في جمعية الحقوق المدنية والسياسية ولأنه طالب علانية بإصلاحات سياسية وقانونية، بما في ذلك الدعوة إلى نظام حكم ملكي دستوري وصيانة حرية الرأي والحق في التجمع وتكوين الجمعيات. وأثناء محاكمة البجادي، منعت المحكمة المراقبين من حضور الجلسات ورفضت السماح لمحامييه بدخول قاعة المحكمة. وفي عام 2012 حكمت عليه السلطات بالسجن لمدة 4 سنوات يتلوها منع من السفر لمدة 5 أعوام. تم إطلاق سراحه عام 2013، ولكن بعد ذلك بأسبوع، عادت السلطات وسجنته مجدداً. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، أعلنت السلطات أنها بصدد إعادة محاكمة البجادي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة فيما يتعلق بالأنشطة التي قام بها في مجال حقوق الإنسان. وفي مارس/آذار، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على البجادي بالسجن 10 سنوات؛ وأفادت تقارير أن محكمة الاستئناف خففت الحكم إلى 8 سنوات، مع 4 سنوات تعليق، بما في ذلك المدة التي قضاها في السجن. وقامت السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني بإخلاء سبيل البجادي بعد أن قضى فترة العقوبة؛ إلا

أن تقارير الناشطين تشير إلى أنه لا يزال في "استراحة خاصة" بإدارة وزارة الداخلية لحين موافقته على التوقيع على تعهد بالتخلي عن النشاط.

وفي يناير/كانون الثاني 2014، أعادت السلطات محاكمة المحامي وليد أبو الخير وهو من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وحكمت المحكمة عليه في يوليو/تموز 2014 بالسجن لمدة 15 سنة. في السابق كانت المحكمة الجزائية بجدة قد حكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بمجموعة من التهم المتطابقة تقريباً (أنظر القسم 2. أ).

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم يكن من الممكن التأكد بشكل موثوق من عدد السجناء بما في ذلك المحتجزون السياسيون الذين أفادت التقارير بأنهم ظلوا لفترات مطولة في الاحتجاز بدون توجيه تهم إليهم.

وكان من المستحيل في الكثير من الحالات تحديد الأسس القانونية للحبس وما إذا كان الاحتجاز متمشياً مع المعايير والقواعد الدولية. كان الذين ظلوا مسجونين بعد المحاكمة، بما في ذلك الأشخاص الذين كانوا ناشطين سياسيين والذين انتقدوا الحكومة علناً، هم ممن أُدينوا بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، ولم تتوفر معلومات علنية كافية حول هذه الجرائم المزعومة بحيث يمكن التوصل إلى قرار حول ما إذا كان لديهم ادعاء معقول بأنهم سجناء سياسيون. قامت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمة الناشطين في مجال حقوق الإنسان لأعمال لا ترتبط بالإرهاب أو العنف ضد الدولة.

انتقدت المنظمات غير الحكومية الدولية الحكومة لإساءتها استخدام الحقوق الممنوحة لها لمكافحة الإرهاب لاعتقال بعض أعضاء المعارضة السياسية. وكانت السلطات توفر بشكل عام للمحتجزين الأمنيين نفس الحماية الممنوحة لسائر السجناء والمعتقلين. وكان السجناء البارزون عادة ما يعاملون معاملة حسنة. وقامت السلطات أحياناً بتقييد الاتصال القانوني بالمحتجزين؛ ولم يكن بإمكان أية منظمة إنسانية دولية الاتصال بهم.

في 19 أكتوبر/تشرين الأول، قامت المحكمة الجزائية المتخصصة بالحكم على الناشط المعني بحقوق الإنسان عبد الكريم الخضر بالسجن 10 سنوات وبعدها بالحظر من السفر للخارج لمدة 10 سنوات بتهم تتعلق بعضويته في منظمة معنية بحقوق الإنسان.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على الإمام الشيعي البارز نمر النمر بالموت، بناء على تهم بالتحريض على الإرهاب والفتنة، والتدخل في شؤون دولة أخرى، وعصيان أولياء أمور الأمة، والهجوم على أفراد الأمن أثناء اعتقاله، وعقد لقاءات مع مجرمين مطلوبين للعدالة. وقد ادعت منظمات حقوق الإنسان الدولية بأن النمر تم إتهامه لقيامه بانتقاد سلمي للسلطات السعودية في الخطابات التي ألقاها، ولاحظت أن محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة افتقرت إلى الشفافية وكانت ذات دوافع سياسية وبأنه لم يتم السماح له بالاتصال بمحاميين على نحو متسق، ولم يسمح له بالإطلاع على الأدلة الموجهة ضده. وظلت طلبات الاستئناف معلقة معظم السنة، ولم يتم تنفيذ الحكم بحلول نهاية العام.

واحتجزت السلطات مؤقتاً شقيق النمر، محمد النمر، بعد نهاية جلسة محاكمة نمر النمر في نفس اليوم، ربما لقيامه بنشر بيان نيابة عن أسرة النمر يدين الحكم ولكشف تفاصيل الحكم للصحافة الدولية مخالفاً بذلك أمر

المحكمة. وفي عام 2013، طالب المدعي العام في هيئة التحقيق والإدعاء العام بالحكم على النمر وإعدامه وعرض جنته في مكان عام. وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول، أيدت المحكمة العليا حكم الإعدام على نمر النمر؛ ولم يتم تنفيذ الحكم بحلول نهاية العام وظل النمر في سجن الحائر. وقد سمحت السلطات لأفراد عائلة النمر بزيارته في سجن الحائر خلال العام. في 14 سبتمبر/أيلول، أفادت التقارير بأن المحكمة العليا أيدت حكم الموت على أين أخي نمر النمر، علي النمر، بناءً على جرائم مزعومة ادعت المحكمة أنه قام بارتكابها عندما كان قاصراً من الناحية القانونية. (أنظر الأقسام 1. أ و 1. ج). وبحلول نهاية العام كان حكم الإعدام على علي النمر لا يزال بانتظار التثبيت من قبل الملك.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

كان رافعو الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان يسعون عموماً إلى الحصول على مساعدة هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللتين كانتا تقومان إما بالترافع نيابة عنهم أو بتقديم الرأي للمحاكم بشأن قضاياهم. وقامت هيئة حقوق الإنسان عموماً بالرد على الشكاوى وكان بإمكانها إحالة تلك القضايا إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام؛ وكانت قضايا العنف المنزلي هي الأكثر شيوعاً. كما يجوز أيضاً للأفراد والمنظمات تقديم الالتماسات مباشرة إلى ديوان المظالم طلباً للتعويضات أو لتدخل الحكومة لوقف الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان إلا في حالات التعويض المرتبطة بأمن الدولة لأن المحكمة الجنائية المتخصصة هي التي تتولى البت في سبل المعالجة. يشتمل القانون الجديد لمكافحة الإرهاب على أحد الأحكام التي تسمح للمحتجزين في سجون المباحث بطلب تعويضات مالية من وزارة الداخلية عن الإحتجاز غير المشروع لفترات تتجاوز الفترات المحددة في أحكام سجنهم.

وفي بعض الحالات لم تقم الحكومة في الوقت المناسب بدفع التعويضات التي أقرها القضاء عن فترات الإحتجاز غير القانونية.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون التدخل غير القانوني في خصوصية الأشخاص ومنازلهم وأماكن عملهم وسياراتهم. ويفرض على ضباط التحقيق الجنائي الاحتفاظ بسجلات تتضمن جميع عمليات التفتيش التي تم القيام بها؛ وينبغي أن تتضمن هذه السجلات اسم الضابط الذي قام بالتفتيش، ونص مذكرة التفتيش (أو إيضاحاً للضرورة الملحة التي فرضت التفتيش بدون مذكرة)، وأسماء وتوقيعات الأشخاص الذين كانوا موجودين أثناء القيام بالعملية. وفي حين يكفل القانون أيضاً خصوصية جميع الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية، وغيرها من سبل الاتصال، لم تحترم الحكومة خصوصية الرسائل أو الاتصالات، كما استخدمت الحكومة المرونة الكبيرة التي يوفرها لها القانون لمراقبة النشاطات بصورة قانونية والتدخل عندما تعتبر ذلك ضرورياً.

ووردت تقارير من ناشطين في حقوق الإنسان تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة أو تعطيل الهواتف المحمولة أو الإنترنت قبل المظاهرات المخطط لها. وقد راقبت الحكومة بصرامة النشاطات ذات الصلة بالأمور السياسية واتخذت إجراءات عقابية، بينها الاعتقال والاحتجاز، في حق أشخاص شاركوا في نشاطات سياسية معينة، كالانتقاد العلني المباشر لبعض كبار أفراد العائلة المالكة بالاسم، أو تأسيس حزب سياسي، أو تنظيم تظاهرة. وأفادت تقارير تفيد بأن مسؤولي الجمارك قاموا بشكل روتيني بفتح الرسائل والطرود للبحث عن مواد محظورة. ووردت ادعاءات بأن مخبري وزارة الداخلية في بعض المناطق كانوا يبلغون عن "أفكار تحريضية"، أو "نشاطات معادية للحكومة"، أو "سلوك يناقض التعاليم الإسلامية" في أحيائهم.

قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمراقبة وضبط التفاعل العلني بين الجنسين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قام مسؤولون بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمداهمة اجتماع في نادي الطائف الأدبي بدعوى أنه لم يكن هناك فصل بين الجنسين أثناء الاجتماع.

ز. استخدام القوة المفرطة وارتكاب انتهاكات أخرى في النزاعات الداخلية

في مارس/آذار، رداً على طلب من الرئيس اليمني [عبد ربه منصور] هادي مقدم إلى جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي للتدخل العسكري، اعتماداً على نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، أعلن المسؤولون السعوديون عن تشكيل تحالف لمقاومة التمرد الحوثي، بعضوية كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والصومال، والسودان والسنغال. وقام التحالف بقيادة السعودية بشن غارات جوية وعمليات برية طوال المدة المتبقية من العام.

وقام المتمردون الحوثيون بإطلاق عدد كبير من الصواريخ وثلاثة صواريخ سكود عبر الحدود من اليمن إلى المملكة العربية السعودية، مما أسفر عن مقتل 47 مواطناً سعودياً وأفراد عسكريين في الفترة ما بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

وأفادت تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية بأن التحالف الذي تنزعه السعودية شن هجمات صاروخية على المناطق الأهلة بالسكان بالقرب من الحدود السعودية اليمنية في المدن اليمنية الشمالية مثل صعدة ومحافظه حجة. وصرحت منظمة هيومن رايتس ووتش بمقتل 13 شخصاً، بما في ذلك ثلاثة أطفال، في سبع هجمات صاروخية من أبريل/نيسان إلى منتصف يوليو/تموز على محافظة حجة.

للمزيد من التفاصيل حول بلد محدد، يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في اليمن.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

لا يحمي القانون المدني حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة؛ ولا تحمي هذه الحقوق سوى التفسيرات المحلية للشريعة الإسلامية وممارساتها. ووردت تقارير عديدة عن القيود المفروضة على حرية التعبير. وينص النظام الأساسي بشكل محدد على أن "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير باستخدام لغة مهذبة تسهم في تثقيف الأمة وتعزيز وحدتها. ويحظر على وسائل الإعلام الإنخراط في أعمال تؤدي إلى الإخلال بالنظام أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة أو علاقاتها العامة، أو تسيء إلى كرامة الإنسان وتقوض حقوقه." السلطات مسؤولة عن تنظيم وتحديد ما إذا كانت خطب أو آراء معينة تقوض الأمن الداخلي.

في فبراير/شباط، أصبح قانون جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب سارياً عقب إقراره من جانب مجلس الوزراء في عام 2013. ولأول مرة يعرّف القانون ويجرم الإرهاب وتمويل الإرهاب في القانون الجنائي. إلا أن التعريف القانوني للإرهاب هو تعريف فضفاض إلى حد كبير، حيث يقوم بتعريف الجريمة الإرهابية

(جزئياً) بوصفها "أي فعل... يقصد به الإخلال بالنظام العام للدولة... أو إهانة سمعتها أو تهديد وضعها." وقد انتقد ناشطون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الدولية القانون بسبب التعريف الغامض للإرهاب واشتكوا من أن الحكومة قد تستخدم هذا التعريف لملاحقة المواطنين المعارضين المسالمين بتهمة "إهانة الدولة". ويسمح القانون الجديد لمكافحة الإرهاب لوزارة الداخلية بمراقبة الاتصالات الخاصة بارهابيين مشتبه بهم بالإضافة إلى الإطلاع على المعلومات البنكية بطريقة لا تتسق مع الحميات القانونية التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية.

وينص نظام المطبوعات والنشر على أنه يمكن فرض غرامة على المخالفين تصل إلى 500,000 ريال (133,000 دولار) عن كل مخالفة للقانون، تتم مضاعفتها في حال تكرار المخالفة. تتضمن العقوبات الأخرى حظر الأشخاص من الكتابة. وفي حين أن لجنة النظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر في وزارة الثقافة والإعلام هي المسؤولة رسمياً عن تطبيق القانون، إلا أن قضاة محاكم الشريعة نظروا بصورة منتظمة في تلك القضايا بصفة مستديمة ومارسوا حرية كبيرة في تفسير القانون. ولم يكن واضحاً أي من الإجراءات يتماشى مع القانون.

وأدى امتلاك الحكومة لوسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة إلى ممارسة الرقابة الذاتية، ولم تكن هناك حاجة تقريباً لإجراءات حكومية علنية لتقييد حرية التعبير. إلا أن الحكومة لم تعتمد على الرقابة الذاتية في وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت؛ إذ قامت بحجب بعض مواقع الإنترنت. وقد حذر بعض المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الدين علناً، في مناسبات عديدة، من التقارير غير الدقيقة المنشورة على الإنترنت ونبهوا المواطنين إلى أنه يتعين انتقاد الحكومة ومسؤوليها عن طريق القنوات الخاصة المتوفرة لذلك. اتهمت الحكومة أولئك الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن معارضتهم بالتخريب والتجديف والردة.

حرية التعبير عن الرأي: راقبت الحكومة التعبير العلني عن الرأي واستفادت من الضوابط القانونية لإعاقة التعبير بحرية عن الآراء وتقييد الآراء التي تقترب من المجال السياسي. وتحظر الحكومة على الموظفين الحكوميين المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية أو المشاركة في أي اجتماعات الغرض منها مناهضة سياسات الدولة. يمنع القانون الردة والتجديف، ويمكن قانونياً أن تصل العقوبة عليهما إلى الإعدام، رغم أنه لم تكن هناك حالات حديثة من إصدار أحكام بالإعدام على هذه الجرائم. وقد أسفرت تصريحات فسررتها السلطات على أنها تشكل تشهيراً بالملك أو الملكية أو النظام الحاكم أو عائلة آل سعود، عن توجيه تهمة جنائية إلى مواطنين يدعون إلى إصلاح الحكومة.

وقد اتهمت الحكومة عدداً من الأشخاص بارتكاب جرائم تتعلق بممارستهم حرية التعبير خلال العام. في 12 يناير/كانون الثاني، أيدت إحدى محاكم الاستئناف الحكم الصادر ضد المحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان وليد أبو الخير بالسجن لمدة 15 سنة، يليها حظر من السفر للخارج لمدة 15 سنة، ودفع غرامة قدرها 200,000 ريال (53,300 دولار) عقاباً على أنشطة تتعلق بعمله في مجال حقوق الإنسان. وقد تضمنت تلك الأنشطة دعوات علنية للإصلاح، وانتقاد سياسات الحكومة ومسؤوليها، ودوره في تأسيس منظمة غير حكومية غير مرخصة هي "مرصد حقوق الإنسان في السعودية". في عام 2013، أصدرت المحكمة الجزائية في جدة حكماً على أبو الخير بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة مطابقة تقريباً لقائمة التهم؛ إلا أن وزارة الداخلية أحالت القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة لإعادة المحاكمة. وقامت الحكومة بمحاكمة أبو الخير واحتجازه لفترات متقطعة منذ عام 2011 لانتقاده الحكومة. كما منعت الحكومة من السفر إلى الخارج بداية من عام 2011.

وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على عمر السعيد، وهو عضو بجمعية الحقوق المدنية والسياسية، بالسجن لمدة عامين ونصف ثم حظره بعد ذلك من السفر للخارج لمدة عامين ونصف. وكانت محكمة البريدة الجزائية قد حكمت في عام 2013 على عمر السعيد بالجلد 300 جلدة وبأربعة سنوات في السجن لدعوته إلى إقامة ملكية دستورية وانتقاده سجل البلاد في مجال حقوق الإنسان؛ إلا أن السلطات قامت في وقت لاحق بإسقاط التهم وأمرت بإعادة محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، أحالت السلطات قضية عبد العزيز الشبيلي، وهو أحد المحامين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، إلى المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمته. وقد كان الشبيلي، وهو عضو في جمعية الحقوق المدنية والسياسية، نشطاً على موقع تويتر ونشر تعليقات ينتقد فيها الحكومة. وكانت محاكمته لا تزال مستمرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بحلول نهاية العام.

في سبتمبر/أيلول 2014، أكدت محكمة الاستئناف بجدة حكماً سابقاً أصدرته المحكمة في مايو/أيار 2014، على الناشط رائف بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات وبالجلد 0001 جلدة، بعد قرار بدوي بطلب استئناف الحكم الصادر ضده في 2013 بالسجن لمدة سبع سنوات مع 600 جلدة. كما حظر الحكم أيضاً بدوي من السفر للخارج لمدة 10 سنوات بعد استكمال فترة العقوبة بالسجن مع منعه من الإتصال بوسائل إعلام دولية. وحكمت محكمة الاستئناف بأن بدوي خالف القيم الإسلامية، وخالف الشريعة، وارتكب جريمة التجديف، وسخر من الرموز الدينية على الإنترنت. وأمر القاضي الذي تولى الإشراف على القضية الأصلية بإغلاق منتدى الإنترنت الذي قام بتأسيسه "الشبكة الليبرالية السعودية الحرة"، رغم توقف نشاطه منذ عام 2012 (أنظر القسم 1. ج).

حريات الصحافة ووسائل الإعلام: يحكم نظام المطبوعات والنشر، والذي يشمل بشكل صريح الاتصالات على الإنترنت، المواد المطبوعة؛ والمطابع؛ ومحلات بيع الكتب؛ واستيراد وتأجير وبيع الأفلام؛ والراديو والتلفزيون؛ ومكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها. وقد عدل مرسوم ملكي في عام 2011 نظام المطبوعات والنشر لتشديد العقوبات واستحداث لجنة خاصة للنظر في المخالفات والبت فيها. ويحظر المرسوم نشر أية مطبوعات "تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛ أو تحرض على القلاقل؛ أو تخدم المصالح الأجنبية التي تتعارض مع المصالح الوطنية؛ أو تضر بسمعة المفتي الأعظم، أو أعضاء مجلس كبار الأئمة، أو كبار المسؤولين الحكوميين." ويجوز لوزارة الثقافة والإعلام أن تأمر بالإغلاق الدائم "إ عند اللزوم" لأي وسيلة تواصل - يتم تعريفها كأى وسيلة للتعبير عن وجهات النظر بقصد التداول - تعتبرها منخرطة في نشاط محظور بحسب ما هو محدد في المرسوم.

ولم تقم السلطات المسؤولة عن الصحافة والإعلام بشكل متكرر بملاحقة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة بسبب الرقابة الذاتية التي تمارسها هذه الوسائل الإعلامية. وتمتلك الحكومة معظم وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة ومرافق نشر الكتب في البلاد، كما يملك أفراد من العائلة المالكة أو يؤثرون على وسائل الإعلام التي تمتلكها جهات خاصة ويُفترض شكلياً أنها مستقلة، بما فيها عدة وسائل إعلام وصحف واسعة التوزيع في جميع أنحاء العالم العربي مثل "الشرق الأوسط" و "الحياة". وتمتلك الحكومة معظم محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية وتقوم بتشغيلها وتفرض الرقابة عليها.

وكان استخدام أطباق القنوات التلفزيونية الفضائية شائعاً على نطاق واسع. ورغم أن أطباق القنوات الفضائية تعتبر غير مشروعة من الناحية التقنية، إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق أية قيود عليها. وكان الوصول إلى المصادر الأجنبية للمعلومات، بما في ذلك الإنترنت، أمراً شائعاً، ولكن الحكومة أعاققت الوصول إلى بعض

مواقع الانترنت التي اعتبرتها غير مرغوب فيها. وكان لشبكات التلفزيون الفضائية التي تملكها جهات خاصة، والتي توجد مقراتها خارج البلاد، مكاتب محلية وكانت تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية. وهناك محطات فضائية أجنبية كثيرة تبث طائفة واسعة من البرامج إلى البلد، باللغتين العربية والإنجليزية، بما في ذلك قنوات إخبارية أجنبية. وكانت وسائل الإعلام الأجنبية تخضع لشروط الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة والإعلام ولم تتمكن من العمل بحرية.

ويتعين أن توافق وزارة الثقافة والإعلام على تعيين جميع كبار المحررين، كما أنها تملك سلطة إقالتهم أيضاً. ووفرت الحكومة توجيهات عامة للصحف بشأن المواضيع الخلافية. وقد حث بيان السياسة الإعلامية الصادر في سنة 1982 الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد والنهوض بالمصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. ونشرت وكالة الأنباء السعودية الأنباء الحكومية الرسمية.

ويتعين أن تكون جميع الصحف في البلد حاصلة على ترخيص من الحكومة. ويجوز قانوناً حظر وسائل الإعلام أو وقف نشر مطبوعاتها إذا ما قررت الحكومة أنها خرقت نظام المطبوعات والنشر.

العنف والمضايقة: اعتقلت السلطات وسجنت وضايقت الصحفيين خلال العام.

وفي 16 يوليو/تموز، ألقت السلطات القبض على زهير كتيبي بعد انتقاده للملك وقيادات سعودية في حديث إعلامي على قناة روتانا خليجية التلفزيونية، وهي قناة إعلامية خاصة. وفي 21 ديسمبر/كانون الأول، أدين كتيبي بتهمة "تحريض الرأي العام، وإثارة الفتنة، وتشويه سمعة مؤسسات الدولة، والإضرار بهيبة الحكومة." وقد حكم عليه بالسجن أربع سنوات، ومنعه من السفر للخارج لمدة خمس سنوات، وحظره من الكتابة في الصحف لمدة 15 سنة، وتغريمه 100,000 ريال (27,000 دولار). كما حظرت السلطات أيضاً المذيع التلفزيوني عبد الله المديفر الذي أجرى مقابلة مع الكتيبي ومع ضيفه الآخر الداعية محسن العواجي، وطالبت بإجراء تحقيق في التعليقات التي وردت في البرنامج والتي تنطوي على انتقادات لسياسة الملك عبد الله تجاه الإخوان المسلمين.

الرقابة أو تقييد المحتوى: تمتلك الحكومة معظم محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية وتقوم بتشغيلها وتفرض الرقابة عليها. وأفادت التقارير أن الحكومة عاقبت الذين نشروا مواد تتعارض مع التوجيهات الحكومية وفرضت رقابة مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإعلام من خلال ترخيص وسائل الإعلام المحلية والتحكم في استيراد المطبوعات الأجنبية. وقامت السلطات بمنع توزيع مطبوعات أجنبية أو تأخير توزيعها، فارضة بذلك رقابة على تلك المطبوعات من الناحية العملية. إلا أنه قد حدث في بعض الحالات أن انتقد أشخاص هيئات حكومية محددة أو إجراءات حكومية محددة علناً بدون التعرض لأية عواقب. وقد سمح مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية، في أحيان كثيرة لوسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة بحضور إجراءاته وجلساته، ولكن المجلس كان يغلق بعض الجلسات المتعلقة بأمور بارزة أو كانت مثيرة للجدل ولا يسمح لاجهزة الإعلام بحضورها.

كما قامت الحكومة بمراقبة مواد مطبوعة اعتبرتها تنطوي على تجديف، على سبيل المثال، بسحب أعمال الكاتب الفلسطيني الشاعر محمود درويش من معرض الرياض الدولي للكتاب في مارس/آذار 2014.

قوانين القذف والتشهير: لم ترد أية تقارير خلال العام عن استخدام الحكومة سلطاتها في تنفيذ قوانين القذف والتشهير لمنع نشر أية مطبوعات تنتقد سياساتها أو مسؤولين حكوميين.

الأمن الوطني: استخدمت السلطات، في معظم الحالات، قانون 2007 لمكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون 2014 لمكافحة الإرهاب للحد من حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك محاكمة عدة أفراد بموجب هذه القوانين بتهم تتعلق ببيانات على وسائل التواصل الاجتماعي.

حرية الإنترنت

يتعين أن ترخص وزارة الثقافة والإعلام أو إحدى الهيئات التابعة لها جميع مواقع الإنترنت المسجلة والمستضافة في البلد. من مسؤولية الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع تنظيم كافة المحتويات السمعية والبصرية في البلد، بما في ذلك القنوات الفضائية، والأفلام، والموسيقى، والإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، بطريقة مستقلة عن وزارة التجارة والصناعة. كانت خدمات الإنترنت متاحة واستخدمها مواطنو البلد على نطاق واسع، حيث استخدم أكثر من 63 بالمائة من السكان الإنترنت في عام 2014، وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات.

وقد شمل نظام المطبوعات والنشر ضمناً وسائل الإعلام الإلكترونية، لكونه ينسحب على أي وسيلة تعبير عن رأي بغرض نشره، من كلمات إلى رسوم كاريكاتورية وصور وأصوات. أصدرت الحكومة في عام 2011 لوائح تنفيذية للنشر الإلكتروني تحدد الأحكام الخاصة بأنشطة النشر على الإنترنت وأنشطة النشر الإلكتروني الأخرى، بما في ذلك غرف الدردشة والمدونات الشخصية والرسائل النصية القصيرة.

كما قامت سلطات الأمن بمراقبة فعالة لأنشطة الإنترنت، لتطبيق الأعراف الاجتماعية ورصد جهود التجنيد من جانب منظمات مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد اشتكى ناشطون من عمليات رصد أو محاولات رصد الاتصالات التي يقومون بها عن طريق تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت. وفقاً لتقرير لمنظمة فريدم هاوس عام 2015، التزم مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الحذر على نحو متزايد بخصوص ما ينشرونه، أو يشاركون في نشره، أو يبدون الإعجاب به "لايك" على الإنترنت، خصوصاً بعد إقرار قانون 2014 لمكافحة الإرهاب. ووفقاً لتقرير مختبر المواطن بجامعة تورنتو، عملت الحكومة بالتنسيق مع فريق القرصنة التابع لشركة برمجيات إيطالية لمكافحة التهديدات لاستهداف مواطنين سعوديين في القطيف عن طريق برمجيات خبيثة للمراقبة والرصد. الوصول إلى الإنترنت متاح قانونياً فقط عبر شركات توفير خدمة الإنترنت الحاصلة على تراخيص حكومية. طلبت الحكومة من شركات توفير خدمة الإنترنت مراقبة الزبائن، ومنذ عام 2009 ألزمت الحكومة مقاهي الإنترنت بتكيب كاميرات خفية وتوفير سجلات تتضمن هوية الزبائن. ورغم أن السلطات حجبت المواقع التي تقدم خدمات بالنيابة، إلا أن مستخدمي الإنترنت المصريين تمكنوا من الوصول إلى مواقع الانترنت بوسائل أخرى دون عائق.

يجرم نظام الصحافة والمطبوعات نشر أو تنزيل أية مواد من مواقع مسيئة، وقامت السلطات روتينياً بحجب مواقع تحتوي على مواد تعتبرها مضرّة، أو غير قانونية، أو مسيئة أو مضادة للإسلام. وقد قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية بتصفية (غربلة) المواقع الإلكترونية ومنع الوصول إلى تلك التي اعتبرتها مسيئة، بما في ذلك بعض الصفحات التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية محلية أو تدعم حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى حجب مواقع الويب الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لحقوق الإنسان، قامت السلطات أيضاً، خلال العام، بمنع الوصول إلى مواقع المنشقين السعوديين المقيمين خارج البلاد مثل علي الدميني وموقع حملة 26 أكتوبر لرفع حظر قيادة المرأة للسيارة.

وفي فبراير/شباط، قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بحجب الوصول إلى 41 موقع إخباري محلي في البلد بسبب عدم الحصول على التراخيص والتصاريح المطلوبة من وزارة الثقافة والإعلام. قدمت الحكومة في أغسطس/آب قواعد تشريعية جديدة تلزم جميع مواقع الويب التي تعمل في البلاد بالتسجيل التجاري، وأن يكون لها مكتب فعلي، ومساحة مخصصة لمكتب محلي، ويتعين أن يكون رؤساء التحرير حاصلين على درجة جامعية ولديهم جنسية سعودية.

وكانت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قد تعاملت مع طلبات لحجب مواقع ذات محتوى جنسي أو إباحي، ونسقت قراراتها مع مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن حجب مواقع التصيد الساعية إلى الحصول على معلومات شخصية سرية أو معلومات مالية. ويمكن، وفقاً لنظام الاتصالات السعودي، أن يؤدي عدم قيام مقدمي الخدمات بحجب المواقع المحظورة إلى تغريمهم خمسة ملايين ريال (1.33 مليون دولار أمريكي). وقدمت السلطات جميع الطلبات الأخرى لحجب المواقع إلى لجنة مكونة من دوائر مختلفة، برئاسة وزارة الداخلية، لاتخاذ القرار. وعلاوة على تحديد المواقع غير المقبولة، كانت الهيئة تقبل طلبات من مواطنين لحجب أو رفع الحجب عن مواقع. وأفادت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأن السلطات تلقت ما معدله 200 طلب في اليوم بشأن حجب أو رفع الحجب عن مواقع.

ووفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود غير الحكومية ادعت السلطات بأنها حجبت ما يصل عدده إلى حوالي 400,000 موقع إلكتروني. وادعت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن موقع فيسبوك أزال مواداً تعتبرها الهيئة مسيئة، ولكن تويتر تجاهل جميع طلبات الهيئة.

كما نبّه البيان الصادر في عام 2013 إلى أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سوف تقوم باتخاذ "الإجراء المناسب" حيال أي تطبيقات أو خدمات أخرى، بما في ذلك "سكايب" و "واتس آب" في حال عدم سماح الخدمات المالكة لها للحكومة بـ "الوصول المشروع" لأغراض الرصد. إلا أنه ظل بالإمكان الوصول إلى تلك التطبيقات.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أصدرت محكمة الخبر الجنائية حكماً على الناشط مخلف الشمري بالسجن لمدة عامين و200 جلد بعد أن نشر تعليقاً على تويتر يؤيد فيه التصالح بين السنة والشيعية ولحضوره اجتماعاً دينياً للشيعية. في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، أيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا الحكم. وبنهاية العام لم تقم السلطات باعتقال الشمري.

تجرّم القوانين، بما فيها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2009، التشهير على الإنترنت، والقرصنة والدخول غير المصرح به إلى مواقع الحكومة الإلكترونية، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تُجرّم إنشاء أو نشر موقع لمنظمة إرهابية. كما وردت تقارير تفيد قيام الحكومة بجمع معلومات عن هوية أشخاص يعبرون سلمياً عن آراء أو معتقدات سياسية أو دينية أو إيديولوجية على الإنترنت. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت وزارة الداخلية بأنها ستقوم بمقاضاة أي شخص يقرن المملكة العربية السعودية بتنظيم داعش على مواقع التواصل الاجتماعي.

الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

أخضعت الحكومة التعبير الفني العلني للرقابة، وحظرت دور السينما، وفرضت قيوداً على العروض الموسيقية والمسرحية العلنية باستثناء ما اعتبر فولكلورا أو مناسبات خاصة أقرتها الحكومة. وتفيد التقارير

أن الكوادر الأكاديمية مارست الرقابة الذاتية، كما حظرت السلطات على أساتذة الجامعات ومديري الجامعات الحكومية استضافة اجتماعات مع أكاديميين أجانب أو بعثات دبلوماسية أجنبية في جامعاتهم بدون إذن مسبق من الحكومة. وأمرت السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني بمصادرة 80 كتاباً كتبها علماء دين إسلاميون، بما في ذلك مؤسس منظمة الإخوان المسلمين حسن البنا والمنظر الإسلامي سيد قطب، كما أمرت إزالتها من المدارس والمكتبات. وفي ديسمبر/كانون الأول، حظر محافظ مكة خالد الفيصل الشاعرة هند المطيري من التحدث في مناسبات ثقافية أو حضورها في منطقة مكة لمدة عامين، بعد أن قرأت قصيدة يُعتقد أنها مهينة للقبائل في معرض الكتاب في جدة.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

لا يكفل القانون حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد قيدت الحكومة هذه الحرية بشدة.

حرية التجمع

يتطلب القانون الحصول على تصريح حكومي لتنظيم تجمع عام من أي نوع. وتمنع الحكومة منعاً باتاً المشاركة في الإحتجاجات السياسية أو التجمعات العامة غير المرخص بها. وذكرت تقارير أن قوات الأمن قامت بالقبض على متظاهرين واحتجازهم لفترات قصيرة. إلا أن قوات الأمن سمحت بعدد قليل من المظاهرات غير المرخصة في جميع أنحاء البلد، رغم تصريح وزير الداخلية في عام 2011 بحظر المظاهرات وبأن الوزارة "ستتخذ كافة التدابير اللازمة" ضد أولئك الذين يسعون "للإخلال بالنظام". قامت هيئة كبار علماء الدين بتعزيز موقف الوزارة، وذكرت "أن المظاهرات محظورة في هذا البلد" وفسرت ذلك بأن "الطريقة الصحيحة في الشريعة لتحقيق المصالح العامة هي عن طريق النصح".

حدثت معظم الإحتجاجات خلال العام في المنطقة الشرقية، في مدينة القطيف على وجه الخصوص، رغم أن حجم وعدد تلك الإحتجاجات تناقص بدرجة كبيرة منذ عام 2013. أفاد ناشطون بأن قوات الأمن استخدمت التخويف كممارسة عامة لتثبيط الأفراد من الإنضمام إلى المظاهرات. ووردت أيضاً تقارير عن قيام قوات الأمن بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لتفريق الحشود. وقد بُنت أسرطة فيديو على موقع اليوتيوب تظهر شعارات مناوئة للحكومة على الجدران تصور سكاناً، معظمهم من الشيعة، يتظاهرون احتجاجاً على التمييز المنهجي المزعوم ضدهم وعدم استثمار الحكومة في البنية التحتية المادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والمرافق العامة.

وعلى النقيض من الأعوام السابقة، لم تكن هناك احتجاجات كبيرة من جانب أعضاء أسر المحتجزين لفترات طويلة في السجون التي تديرها المباحث.

كما قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضباط أمن آخرون بتقييد الاجتماعات المختلطة بين الجنسين لرجال ونساء لا تربطهم علاقة قرابة في أماكن عامة وخاصة.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

لا يكفل القانون حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها، وقد قيدت الحكومة بشدة هذا الحق. وقد حظرت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية أو أية مجموعات تعتبرها معارضة للنظام أو تمثل تحدياً له. ويتعين أن

تكون جميع الجمعيات مرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتمتثل للوائح الوزارة التنظيمية. وقالت بعض المجموعات المنادية بتغيير بعض مبادئ النظام الاجتماعي أو السياسي إن الطلبات التي قدمتها للحصول على ترخيص ظلت دون رد لسنوات رغم الاستفسارات المتكررة التي قدمتها بشأنها. وأفادت التقارير بأن الوزارة كانت تستخدم أساليب تعسفية، كاشتراط الحصول على أنواع وكميات غير معقولة من المعلومات، لتأخير طلبات الجمعيات والرفض الفعلي لمنحها التراخيص اللازمة لتكوين الجمعيات. في 30 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر مجلس الوزراء قانوناً يخول السلطة لوزارة الشؤون الاجتماعية بترخيص المنظمات غير الحكومية. وقد سمحت الحكومة في وقت سابق فقط بتأسيس جمعيات إنسانية وخيرية؛ وتحتاج المنظمات ذات الرسالة الاجتماعية أو الطبيعة البحثية إلى سند ملكي كي تتحاشى تدخل الحكومة أو ملاحقتها قضائياً.

وفي عام 2014، أوقفت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية عملياتها الفعلية نتيجة للمضايقات المستمرة، والتحقيقات، والملاحقات القضائية، أو اعتقال معظم أعضائها. ورغم أن جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ظلت قائمة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر، إلا أن الحكومة قلصت عملياتها بشكل كبير وأغلقت موقعها الإلكتروني.

وقد تقيدت الجمعيات المرخصة من قبل الحكومة بالشروط الخاصة بقصر الامتيازات فقط على المواطنين من الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تحظر هيئة الصحفيين السعوديين، التي تعمل بترخيص من الحكومة، على أعضائها غير السعوديين التصويت وحضور اجتماعات الجمعية العمومية.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <http://www.state.gov/religiousfreedomreport>

د. حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية

لا يتضمن القانون أحكاماً تتطرق إلى حرية التنقل داخل البلد أو السفر إلى الخارج أو الهجرة والعودة إلى البلد. تعاونت الحكومة بصفة عامة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل ولللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق.

التنقل داخل البلد: لم تقيد الحكومة عموماً التحركات الحرة للمواطنين الرجال داخل البلد ولكنها قيدت بشدة حركة المواطنين. ويفرض نظام ولي الأمر على المرأة الحصول على إذن من ولي أمرها الذكر (وهو عادة الوالد، أو الزوج، أو الابن، أو الأخ، أو الجد، أو العم أو الخال، أو غيرهم من الأقارب الذكور) للتنقل بحرية داخل البلد.

وقد احترمت السلطات حق المواطنين في تغيير أماكن إقامتهم أو عملهم شريطة أن يحملوا بطاقة هوية وطنية. ويفرض القانون أن تكون بحوزة كل مواطن ذكر يبلغ الخامسة عشرة من العمر فما فوق بطاقة هوية وطنية. في عام 2012، أعلنت وزارة الداخلية أنها ستبدأ في إصدار بطاقات هوية وطنية لكل مواطنة سعودية لدى بلوغها الخامسة عشرة من العمر، على أن يتم ذلك وفق خطة مرحلية خلال مدة سبع سنوات.

وفي عام 2013، ذكرت الوزارة أنها أصدرت مليون ونصف المليون بطاقة هوية وطنية فقط منذ عام 2002 للنساء؛ ويبلغ تعداد الإناث بالبلد حوالي 9.8 مليون نسمة.

ومنعت الحكومة النساء من قيادة السيارات عن طريق عدم إصدار أية رخص لهن. في 13 سبتمبر/أيلول، وردت تقارير عن قيام السلطات باحتجاز امرأة لقيادتها سيارة ثم أطلقت سراحها بعد مصادرة سيارتها.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، احتجزت السلطات لجين الهذلول عند المعبر الحدودي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وكانت لجين الهذلول، التي تمتلك رخصة قيادة من مجلس التعاون الخليجي صادرة من دولة الإمارات، قد قامت بقيادة سيارتها حتى المعبر الحدودي وحاولت دخول السعودية، في الوقت الذي كانت تدون فيه على تويتر تفاصيل ما تعرضت له مع حرس الحدود. وأعتقلت السلطات أيضاً ميساء العمودي، وهي صحفية سعودية تقيم في الإمارات ومن المناصرين للهذلول، عندما قادت ميساء العمودي سيارتها عبر الأراضي السعودية لتأتي بطعام للهذلول. وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول 2014، أشارت تقارير بإحالة قضيتي الهذلول وميساء العمودي إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة مخصصة للنظر في قضايا الأمن القومي. وفي 12 فبراير/شباط، أطلقت السلطات صراح الهذلول والعمودي بعد 73 يوماً من الاحتجاز.

السفر إلى الخارج: هناك قيود شديدة مفروضة على السفر إلى الخارج، بما في ذلك قيود مفروضة على النساء وعلى المنتمين إلى الأقليات. ولا يجوز لأحد مغادرة البلاد بدون تأشيرة خروج وجواز سفر. ويتعين على النساء تحت سن 45 والقصر (الذكور الذين لم يبلغوا الحادية والعشرين من العمر) وغيرهم من المعالين أو العمال الأجانب العاملين برعاية كفيل الحصول على موافقة ولي أمر ذكر للسفر إلى الخارج. وتحتاج الزوجة غير السعودية إلى إذن من زوجها للسفر إلا إذا كان الزوجان قد وقعا اتفاقاً قبل الزواج يبيح للزوجة غير المواطنة السفر بدون إذن الزوج. ويمكن للكيانات الحكومية وأعضاء العائلة الذكور إدراج أسماء النساء والأطفال القصر في "قائمة سوداء"، لمنعهم من السفر. ويستطيع ولي الأمر الذكور قانوناً، في حالات النزاع على الحضانة، منع حتى الأبناء البالغين من مغادرة البلد.

ويتحكم أرباب العمل أو الكفلاء بمغادرة العمال الأجانب والمقيمين الأجانب للبلد؛ وكان أرباب العمل أو الكفلاء مسؤولين عن إتمام معاملات استخراج أذون الإقامة وتأشيرات الخروج نيابة عن العمال والمقيمين الأجانب. وكان الكفلاء يحتفظون في الكثير من الأحيان بجوازات سفر موظفيهم، رغم أن القانون يحظر ذلك بشكل محدد. وسلم العمال الأجانب تصاريح إقامتهم عادة للكفيل قبل السفر مقابل الحصول على جوازات سفرهم لضمان عودة العمال إلى أرباب عملهم بعد السفر.

وقد اصطلت الحكومة فرض حظر السفر الدولي كجزء من العقوبات الجنائية. ووردت تقارير مفادها أن الحكومة قامت أحياناً بمصادرة جوازات السفر وإلغاء حق بعض المواطنين في السفر لأسباب سياسية ولكنها لم تكن تبلغهم في الكثير من الأحيان بذلك أو تمنحهم فرصة للاعتراض على التقييد. وأفادت التقارير أن معظم حالات منع السفر كانت تتعلق بأفراد هم أطراف في قضايا بالمحاكم تتعلق بمنازعات مالية أو عقارية.

وقد حظرت الحكومة خلال العام العديد من الأشخاص من السفر للخارج بسبب أنشطتهم المتعلقة بحقوق الإنسان أو الإنخراط في أنشطة سياسية، بالإضافة إلى مئات من أوامر الحظر الأخرى الصادرة من المحاكم. وكان من بين هؤلاء محمد البجادي عضو الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، وعبد الرحمن الخضر بالإضافة إلى محامي حقوق الإنسان وليد أبو الخير والناشطتان لجين الهذلول وميساء العمودي.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون "منح الدولة اللجوء السياسي إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك." ولا توجد لوائح لتنفيذ هذا البند، وأدارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأمور المتعلقة باللاجئين واللجوء. وسمحت الحكومة للاجئين الذين تعترف بهم المفوضية بالبقاء مؤقتاً في البلد إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم لوضعهم، بما في ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة الاختيارية للوطن. ولم تمنح الحكومة عموماً حق اللجوء أو تقبل أن يتم إعادة توطين لاجئين من بلدان أخرى. وتعتمد الحكومة سياسة عدم منح وضع لاجئ للأشخاص الموجودين في البلد بصورة غير قانونية، بمن فيهم الذين بقوا في البلد بعد انتهاء الفترة المحددة في تأشيرة الحج التي منحت لهم. وقد شجعت الحكومة بقوة الأشخاص الذين لا يملكون إذن إقامة على مغادرة البلد، وهددتهم بالترحيل أو قامت فعلاً بتنفيذ ذلك. وكان الحصول على الجنسية أمراً صعباً بالنسبة للاجئين. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، تم تسجيل 58 من اللاجئين لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقدم 37 شخصاً بطلب للحصول على اللجوء هذا العام. وكانت أغلبية طالبي اللجوء مواطنين عراقيين وسوريين مع عدد أقل من الإريتريين.

قامت الحكومة، في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وأوائل أبريل/نيسان، بترحيل حوالي 1,000 إلى 2,000 من اليمنيين يومياً حسب التقديرات، وعادة ما تم ذلك تحت ظروف تنطوي على إساءة بما في ذلك تعرضهم للضرب، ومصادرة ممتلكاتهم الشخصية، واحتجازهم في ظروف سيئة، وفقاً لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في 9 مايو/أيار. وفي أبريل/نيسان، أصدرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توجيهات جديدة تتعلق بسياسة العودة إلى اليمن، حيث أصبح واضحاً أن الصراع الدائر هناك سيستمر لعدة أشهر، وقامت بتقديم النصيحة للدول بعدم ترحيل أي مهاجرين يمينيين غير موثقين إلى اليمن، حيث يمكن أن يعتبر ذلك ترحيلاً قسرياً. ونتيجة لذلك، توقفت السعودية عن إرسال المهاجرين اليمنيين غير الموثقين إلى اليمن، وأعلنت أن جميع اليمنيين غير الموثقين الذين في السعودية قبل 9 أبريل/نيسان يحق لهم الحصول على تأشيرة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، الأمر الذي يمكنهم من الحصول على العمل، والتعليم، والرعاية الصحية بطريقة قانونية في البلد. وأفادت تقارير وسائل الإعلام في أغسطس/آب بأن حوالي 450,000 من الرعايا اليمنيين تمكنوا من تسوية أوضاعهم في السعودية. وفي ديسمبر/كانون الأول، أمر ولي العهد بتمديد تصاريح الإقامة تلك لمدة ستة أشهر إضافية. واستمرت الحكومة في سياستها بعدم ترحيل الرعايا السوريين.

التوظيف: عموماً لم يكن بإمكان اللاجئين وطالبي اللجوء العمل بشكل قانوني.

الحصول على الخدمات الأساسية: تحتفظ الحكومة بحق الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والمساكن التي تملكها الحكومة والمحاكم والإجراءات القضائية والخدمات القانونية وغيرها من الخدمات الاجتماعية للمواطنين فقط. وقد قدم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرياض بدل إعاشة يغطي الخدمات الأساسية لعدد محدود من العائلات المحتاجة على أساس تقييم حاجة كل عائلة. وسمحت السلطات بإلحاق الأطفال السوريين ممن هم في سن المدرسة بالمدارس الحكومية وعملت بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير العلاج الطبي بعد تقييم الإحتياجات.

الأشخاص عديمو الجنسية

كان في البلد عدد كبير من المقيمين المعتادين الذين يعتبرون من الناحية القانونية عديمي جنسية، ولكن البيانات المتوفرة عن عديمي الجنسية كانت غير كاملة. ونادرة.

يتم الحصول على الجنسية قانونياً عن طريق الوالد دون سواه. إلا أن الأطفال يمكن أن يولدوا بدون جنسية في الحالات التالية: طفل لأم سعودية وأب عديم الجنسية؛ طفل مولود لأم سعودية غير متزوجة وغير مرتبطة مع الأب المواطن من الناحية القانونية، حتى في حال اعتراف الوالد به؛ الطفل المولود لأب سعودي وأم غير مواطنة إذا لم تقم الحكومة بترخيص زواجهما قبل الإنجاب. ويمكن للطفل أن يفقد الهوية القانونية والحقوق المصاحبة لها، عندما تسحب الحكومة بطاقة الهوية الوطنية لأحد الأبوين (يمكن أن يحدث ذلك عندما يتنازل أحد الوالدين الذي كان قد حصل على الجنسية السعودية عن الجنسية طوعاً أو في حال فقدان الجنسية نتيجة لأمر آخر). يمكن لأبناء الأمهات المواطنات والآباء غير المواطنين الذكور التقدم بطلب الحصول على الجنسية بمجرد بلوغهم سن الـ 18، ولكن يمكن للبنات الحصول على الجنسية فقط عن طريق الزواج من رجال سعوديين. ونظراً لعدم وجود لوائح مقننة لقانون الأحوال الشخصية، يقوم القضاة بالبت في شؤون الأسرة وفقاً لتقديراتهم وتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية.

في عام 2013، قامت الحكومة بتوضيح اللوائح التي تحكم وضع الرجال غير السعوديين المتزوجين من نساء سعوديات. إذ يحق للأزواج الأجانب لمواطنات الإقامة الدائمة في المملكة بدون الحاجة إلى كفيل، كما أنهم يتلقون التعليم الحكومي المجاني والخدمات الصحية. ولهؤلاء الأزواج الحق في أن يتم إحصاؤهم ضمن "النطاقات" أو نسبة السعوديين في شركة أو مشروع مما يحسن من فرص حصولهم على عمل. أما الزوجات غير السعوديات المتزوجات من رجال سعوديين فيحصلن إن كان لهن أبناء من أزواجهن السعوديين على حقوق أكثر مما لو لم يكن لديهن أبناء.

وقد قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلد بـ 70,000 نسمة، جميعهم تقريباً من السكان العرب المولودين في البلد الذين يعرفون محلياً بفئة "البدون" (أي "بدون" [جنسية]). والبدون هم أشخاص لم يحصل أسلافهم على الجنسية، كالمتحدريين من قبائل البدو الرحل التي لم يتم اعتبارها من القبائل المحلية إبان عهد مؤسس الدولة، الملك عبد العزيز؛ والمتحدريين من آباء أجانب ولدوا في الخارج ووصلوا قبل أن يكون هناك قوانين تنظم الجنسية؛ والنازحين من المناطق الريفية الذين لم يقيم أهاليهم بتسجيل ولاداتهم لدى السلطات. وبما أن "البدون" غير مواطنين، فلا يمكنهم الحصول على جوازات سفر أو السفر إلى الخارج. وقد حرمتهم الحكومة أحياناً من فرص العمل وتحصيل العلم، وجعلهم وضعهم المهتمش من بين أفقر سكان البلد. وقد شجعتهم وزارة التربية والتعليم في السنوات الماضية على الالتحاق بالمدارس. وتصدر الحكومة أذون إقامة لمدة خمس سنوات للأشخاص "البدون"، لتسهيل إدماجهم الاجتماعي في خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة، مما يضعهم على قدم المساواة مع العمال الأجانب الذين يتمتعون بكفالة رب عمل. وبالإضافة لذلك، بدأت المديرية العامة للجوازات، في عام 2014، بإصدار بطاقات هوية خاصة للبدون تشبه تصاريح الإقامة الصادرة للأجانب في البلد ولكنها تتضمن سمات تمكن حاملها من الحصول على خدمات حكومية إضافية مشابهة لتلك التي يحصل عليها المواطنون السعوديون.

كما كان هناك بعض البلوشيين، والأفارقة من غرب أفريقيا، والروهنجيا المسلمين من بورما، لكن عديمي الجنسية لم يشكلوا سوى جزء من هذه الجاليات. فعلى سبيل المثال، كان لدى الكثير من الروهنجيا جوازات سفر انتهت مدة صلاحيتها ورفضت حكومات بلدهم الأصلي تجديدها. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما بين 250,000 و500,000 من الروهنجيا في المملكة. وخلال العام، استفاد

بعض هؤلاء الأفراد من برنامج لتصحيح وضع إقامتهم؛ إذ أصدرت الحكومة بحلول نهاية العام حوالي 200,000 تصريح إقامة صالح لمدة أربع سنوات بنهاية العام. ويُقدر عدد الأفراد من أصول الروهنجيا ممن لديهم الجنسية السعودية بحوالي 2,000 فقط. كان هناك أيضاً ما بين 300,000 و400,000 من الفلسطينيين المقيمين غير المسجلين كلاجئين، بالإضافة إلى ما بين 750,000 ومليون مواطن سوري في المملكة، رغم أن معظمهم وصلوا للبلاد قبل اندلاع الصراع في سورية في عام 2011.

القسم 3. حرية المشاركة في النشاط السياسي

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم سلبياً عن طريق انتخابات دورية حرة وعادلة على أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة؛ ويؤسس لنظام ملكي مطلق بقيادة أسرة آل سعود باعتباره النظام السياسي. ويكفل القانون للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات الحكومية في أي أمر، ويؤسس الحكومة على مبدأ الشورى. ويتعين على الملك وكبار المسؤولين، بمن فيهم الوزراء وحكام المناطق، أن يتيحوا لأبناء الشعب الوصول إليهم عن طريق عقد المجالس والمناسبات المفتوحة التي يمكن فيها نظرياً لأي مواطن أو غير مواطن ذكر الإعراب عن رأي أو التقدم بتظلم بدون الحاجة إلى أخذ موعد. وكان لدى معظم الوزارات والوكالات الحكومية أقسام للنساء للتعامل مع المواطنات وغير المواطنات، وقد عُينت اثنتان على الأقل من المناطق المجاورة موظفات لتلقي التماسات النساء وترتيب اجتماعات مع الحاكم للنساء المتقدمات بشكاوى أو طلبات. ويكون لأفراد مختارين فقط من العائلة المالكة رأي في اختيار الزعماء، أو تشكيل الحكومة، أو إدخال تغييرات على النظام السياسي وتشكل "هيئة البيعة"، التي تتكون من عدد من كبار الأمراء يصل إلى 35 يعينهم الملك، الجهة المسؤولة رسمياً عن اختيار الملك وولي العهد عند وفاة أي منهما أو عدم قدرته على أداء واجباته.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية بأن انتخابات المجلس البلدي ستجري في 12 ديسمبر/كانون الأول، لتحديد ثلثي المقاعد البالغ عددها 3,159 فيما يتعلق بـ 284 مجلس بلدي في شتى أنحاء البلاد (وتقوم الحكومة بتعيين الثلث الباقي). ولأول مرة كان مسموحاً للنساء بالتصويت وبترشيح أنفسهن، وتم تخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة بصورة شاملة. قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتشجيع الفعلي على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقررة في ديسمبر/كانون الأول. ووفقاً للوزارة، تم تسجيل 131,188 امرأة للإقتراع (مقارنة بـ 1,373,971 من الرجال المسجلين في قوائم الانتخابات لعام 2015 والدورات الانتخابية السابقة)، كما قامت 979 امرأة بترشيح أنفسهن (مقارنة بـ 5,938 من الرجال). وقد حظرت اللوائح الانتخابية على المرشحين التنافس تحت أي انتماء حزبي. حصلت 21 امرأة على مقاعد وتم تعيين 17 في مقاعد أخرى. قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة الانتخابات، وانتقاء المراسلين الصحفيين الدوليين الذين سُمح لهم أيضاً بالمراقبة. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع أية مخالفات في الانتخابات. وقبل الانتخابات، أفاد عدد من المرشحين بأنهم أصبحوا غير مؤهلين للترشيح "بسبب مخالفة بعض القواعد والإجراءات التنظيمية" بدون مزيد من التفسيرات. وكان لهم الحق في الاستئناف وقد تم إعادة تأهيل البعض. وكان أفراد قوات الأمن الذين يرتدون بزات عسكرية، بما في ذلك عناصر الجيش والشرطة، غير مؤهلين للاقتراع.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم يكن هناك أحزاب سياسية أو جمعيات مشابهة. لا يحمي القانون حق الأفراد في التنظيم سياسياً. وقد حظر قانون مكافحة الإرهاب الجديد، الصادر في فبراير/شباط 2014،

بوضوح عدداً من المنظمات التي لها أيضاً أجنحة سياسية، بما في ذلك الإخوان المسلمون، بوصفها جماعات إرهابية إقليمية ومحلية. وظلت الحكومة تعتبر منظمات حقوق الإنسان، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، بوصفها حركات سياسية غير مشروعة وتعاملت معها على هذا الأساس.

مشاركة النساء والأقليات: حال التمييز دون مشاركة المرأة في العديد من مناحي الحياة العامة. وشاركت المرأة في الحياة السياسية ببطء ولكن على نحو متزايد، وإن يكن بوضع أقل كثيراً من وضع الرجل، ويرجع ذلك جزئياً إلى قوانين الوصاية التي تتطلب مرافقة الذكور [للنساء]، والقيود على اتصال المرشحات للنساء بالناخبين من الرجال في انتخابات هذا العام، وحظر قيادة السيارات على النساء.

وفي يناير/كانون الثاني 2013، أصدر الملك مرسوماً ملكياً بتعديل نظام مجلس الشورى، وهو الهيئة المكونة من 150 عضواً يعينهم الملك ويقوم بتقديم المشورة للملك ويمكنه اقتراح القوانين، ولكن ليس إقرارها. وينص التعديل على ألا يقل تمثيل المرأة في مجلس الشورى عن 20 بالمائة من إجمالي أعضاء مجلس الشورى. وطبقاً للقانون، قام المجلس، في عام 2013 بتعيين 30 امرأة كأعضاء كاملتي العضوية.

وقد تم استبعاد النساء بشكل روتيني من جميع المناصب القيادية وصناعة القرارات في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، رغم حصول بعض النساء على مناصب قيادية في مجال الأعمال التجارية. ظلت قدرة النساء على ممارسة المحاماة محدودة للغاية. ولم توجد أية نساء في المحكمة العليا أو المجلس الأعلى للقضاء ولا تشغل أية امرأة منصب قاض أو مدع عام. استمرت الحكومة في إصدار التراخيص للمحاميات السعوديات. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قدر مسؤولون في وزارة العدل أنه بالرغم من عدم وجود نساء موظفات في وكالاتها، إلا أن الحكومة قد أصدرت تراخيص لممارسة القانون لـ 66 امرأة. وسمحت الوزارة لـ 450 امرأة إضافية من خريجات كلية الحقوق بالعمل تحت التدريب.

وفي بداية العام، شغلت امرأتان منصبتين رفيعتين في الحكومة، هما منصب نائب الوزير لتعليم البنات ومنصب المشرف العام للتعليم العالي للبنات، علاوة على تولي نساء مناصب استشارية رفيعة في عدة وزارات. إلا أنه صدر مرسوم ملكي في أبريل/نيسان بإقالة نائبة الوزير لتعليم البنات من منصبها مع عدد آخر من المسؤولين. وفي يونيو/حزيران، استقالت المرأة المعينة في منصب المشرف العام للتعليم العالي للبنات، بعد أن قامت الحكومة بدمج وزارتي التعليم والتعليم العالي. وبنهاية العام، كان أعلى منصب رفيع تشغله امرأة في الحكومة هو نائب وزير التعليم.

وكان هناك عدد متزايد من الدبلوماسيات في البلد. وقد قصرت الإجراءات البيروقراطية النساء الموظفات في الأجهزة الأمنية إلى حد كبير على العمل فقط في سجون النساء، وفي جامعات البنات، ومناصب كتابية في مراكز الشرطة حيث كُن مسؤولات عن رؤية النساء للتأكد من هويتهم لأغراض تتعلق بإنفاذ القانون.

ولا توجد قوانين تحظر الأقليات من الرجال من المشاركة في الحياة السياسية على نفس الأسس شأنهم شأن الرجال المواطنين. أدى التمييز المجتمعي إلى تهميش السكان الشيعة. واستمرت العوامل القبلية والتقاليد طويلة الأمد في إملاء الكثير من التعيينات الوظيفية في المناصب. وبصفة غير رسمية، لن تعين السلطات الحكومية رجالاً من عشائر البدو في منصب وزاري رفيع المستوى، فأقصى درجة يمكن أن يصل إليها البدو هي رتبة لواء في القوات المسلحة. وجميع أعضاء مجلس الوزراء من القبائل كانوا أفراداً من قبائل "الحمايل" وليس من عشائر البدو. ورغم أنه لم يتم الإعلان عن الانتماء الديني لأعضاء مجلس الشورى، فقد ضم المجلس حوالي سبعة أو ثمانية أعضاء شيعة. وعلى النقيض من السنوات السابقة، تضمن مجلس

الوزراء عضواً واحداً من الأقليات الدينية. فقد قام الملك في يونيو/حزيران 2014، بتعيين محمد بن فيصل أبو ساق، وهو شيعي، كوزير دولة وعضو في مجلس الوزراء لشؤون الشورى. وقد ضم عدد من مجالس البلديات في المنطقة الشرقية، حيث يتركز معظم الشيعة، نسباً كبيرة من الأعضاء الشيعة ليعكس الديموغرافية السكانية المحلية، بما في ذلك أغلبية في القطيف ونسبة 50 بالمائة في الأحساء. وعمل القضاة الشيعة في المنطقة الشرقية، وينظرون في قضايا الأحوال الشخصية والأسرة الخاصة بالشيعة في محاكم متخصصة.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين. إلا أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال، وقد انخرط بعض المسؤولين في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقاب، واستمر تصور وجود الفساد في بعض القطاعات.

ويواجه الموظفون الحكوميون الذين يقبلون الرشاوى عقوبة بالسجن عشر سنوات أو دفع غرامة تصل إلى مليون ريال (267,000 دولار). وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، والتي أسسها الملك عبد الله في عام 2011، مسؤولة عن تعزيز الشفافية ومكافحة جميع أشكال الفساد المالي والإداري. وكان مدير الهيئة وهو بدرجة وزير يعمل تحت الإشراف المباشر للملك. في فبراير/شباط وجّه مجلس الشورى توبيخاً إلى "نزاهة" لفشلها في القيام بالملاحقة القضائية لعدد كبير من قضايا الفساد. كما صرح المجلس أيضاً بأن الرأي العام لا يثق في قدرة "نزاهة" على الإضطلاع بمسؤولية التحقيق في الفساد وعقابه. إلا أن هيئة الرقابة والتحقيق لا تزال هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في المخالفات المالية، بينما تحنل هيئة التحقيق والادعاء العام مركز الصدارة في جميع التحقيقات الجنائية. كما قام مجلس حقوق الإنسان أيضاً بالاستجابة لشكاوى الفساد والبحث فيها. وقام الأمراء حكام المناطق وغيرهم من أفراد العائلة المالكة بدفع تعويضات لضحايا الفساد خلال اجتماعات المجالس الأسبوعية حيث يقدم المواطنون شكاواهم.

الفساد: وفي أبريل/نيسان، فتحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" تحقيقاً في ادعاءات فساد على صلة بـ 672 من المشروعات الحكومية المؤجلة (44 بالمائة من إجمالي المشروعات الحكومية). وفي أكتوبر/تشرين الأول، طالبت "نزاهة" بإنشاء برنامج قضائي مكرس لمكافحة قضايا الفساد بغرض تعجيل إصدار الأحكام التي تعرضت لعمليات تأجيل مطولة. كما استكتت "نزاهة" أيضاً بأن 16 وزارة وهيئة حكومية رفضت التعاون مع عمليات التفتيش التي تقوم بها. وفي يوليو/تموز، أعلنت "نزاهة" أنها قامت بمحاكمة ستة مسؤولين بوزارة الصحة بتهمة التزوير، والرشوة، والابتزاز؛ وتراوحت فترات سجنهم بين 3 و10 سنوات، مع دفع غرامات تصل إلى مليون ريال (267,000 دولار)

الإفصاح المالي: لم يكن الموظفون العموميون خاضعين لقوانين الإفصاح المالي.

إتاحة المعلومات لعامة الناس: لا ينص القانون على إمكانية إطلاع عامة الناس على المعلومات الحكومية كميزانيات الوزارات أو مخصصات أفراد الأسرة المالكة، ولا ينص على حق الشعب في ذلك.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

ينص القانون على أنه "على الدولة أن تحمي حقوق الإنسان وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية." قيدت الحكومة أنشطة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان المحلية والدولية. ولم تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإقامة مقر لها في البلد ولكنها سمحت لممثلي هذه المنظمات بزيارة البلد على أساس محدود. ولم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية. وذكرت هيئة حقوق الإنسان إن الحكومة رحبت بزيارات منظمات حقوق الإنسان المشروعة غير المتحيزة، ولكنها أضافت أن الحكومة لم تستطع التعامل مع "مئات الطلبات"، التي تلقتها، وأن سبب ذلك يعود جزئياً إلى أن عملية تقرير الجهة التي ستكون حلقة الاتصال هي عملية مرهقة.

وتعاونت الحكومة في أحيان كثيرة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوق الإنسان المحلية الوحيدة المرخصة من الحكومة، وكانت تتقبل توصياتها أحياناً. وقد قبلت الجمعية طلبات مساعدة وشكاوى بخصوص إجراءات حكومية تمس حقوق الإنسان.

ونظرت الحكومة بارتياح إلى جماعات حقوق الإنسان غير المرخصة، وكثيراً ما حجبت مواقعها الإلكترونية واتهمت مؤسسيها بتأسيس وتشغيل منظمة غير مرخصة. وقد تقدمت جمعية الحقوق المدنية والسياسية بطلب الحصول على رخصة في عام 2008، لكن السلطات لم تستجب لطلبها. إلا أن الحكومة سمحت مبدئياً بعملها بدون ترخيص، ولكن ظل من غير الواضح ماهية الأنشطة التي يمكن للجمعية القيام بها دون التعرض للعقاب. فعلى سبيل المثال، لم يكن بمقدور الجمعية جمع أموال لتشغيلها بشكل قانوني مما حد من أنشطتها. وقد أمرت المحكمة في عام 2013 بحل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية ومصادرة أصولها.

وخلال العام، ظل 9 من أصل 11 من الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية في السجن نتيجة لمشاركتهم في تأسيس الجمعية. وظل العضوان المؤسسان الباقيان يواجهان اتهامات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وظل عدة أعضاء آخرين في جمعية الحقوق المدنية والسياسية قيد التحقيق خلال العام أو تم توجيه اتهامات إليهم، كما أجبرت السلطات آخرين على التوقيع على بيانات بالتمبرؤ من الجمعية حتى يتحاشوا التحقيقات والإحتجاز.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: هيئة حقوق الإنسان هي جزء من الحكومة وتحتاج إلى إذن من وزارة الخارجية قبل الاجتماع مع الدبلوماسيين أو الأكاديميين أو الباحثين العاملين في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. ويتمتع رئيس هيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير وهو مسؤول أمام الملك. وكانت هيئة حقوق الإنسان ذات الموارد الوفيرة فعالة في إبراز المشاكل وتسجيل الشكاوى التي تلقتها والرد عليها، ولكن قدرتها على إحداث التغيير كانت محدودة. وعملت هيئة حقوق الإنسان بشكل مباشر مع الديوان الملكي ومجلس الوزراء؛ ومع لجنة مؤلفة من ممثلين عن مجلس الشورى ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية؛ ومع لجان مجلس الشورى لشؤون القضاء والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

وخلال العام، تحدثت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصراحة أكبر عن مجالات تعتبر أقل حساسية من الناحية السياسية، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال وزواج الأطفال وأوضاع السجناء، وقضايا الأفراد المعتقلين لفترات تزيد على فترات الأحكام الصادرة ضدهم. وقد تجنبنا موضوعات مثل الاحتجاجات أو قضايا الناشطين أو الإصلاحيين السياسيين التي تتطلب مواجهة السلطات الحكومية بشكل مباشر. وقد ضم مجلس هيئة حقوق الإنسان الذي يتكون من 19 عضواً بدوام كامل ثلاثة من الشيعية على الأقل إلى عضويته وكانوا يتلقون الشكاوى التي يرفعها السكان الذين يمثلونهم ويردون عليها، بما في ذلك

قضايا تتعلق بالحرية الدينية وحقوق النساء. كما قامت لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى بمتابعة نشطة للقضايا وكان ضمن أعضائها نساء وشيعة؛ وقد شغلت سيدة منصب رئيس اللجنة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق ولكنه لا يحظره على أساس النوع الاجتماعي أو الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو التوجه الجنسي والهوية الجنسية أو الوضع الاجتماعي. وتميز القوانين والتقاليد والأعراف بين الذكور والإناث. وقد وضع القانون ونظام ولي الأمر المرأة في وضع المعالين قانوناً، الذين يعتمدون على أولياء أمورهم من الذكور. ولا يتغير هذا الوضع القانوني حتى بعد بلوغ المرأة سن الرشد. وقد واجهت النساء وبعض الرجال فصلاً على نطاق واسع تفرضه الدولة على أساس التقاليد المجتمعية والثقافية والدينية.

وعززت الحكومة بشكل عام المحظورات التقليدية للتمييز على أساس الإعاقة أو اللغة أو الوضع الاجتماعي أو العرق وفقاً للشريعة. إلا أن التمييز على أساس العرق أو النسب أو المكانة الاجتماعية كان أمراً شائعاً.

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يشكل الاغتصاب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بموجب الشريعة الإسلامية، مع نطاق واسع من العقوبات تتراوح من الجلد إلى الإعدام. ولا يعتبر القانون اغتصاب الزوج للزوجة جريمة. وقامت الحكومة بفرض القانون بناءً على تفسيرها للشريعة الإسلامية، وكثيراً ما عاقبت المحاكم الضحايا والجناء على حد سواء بسبب "اختلاط الجنسين" بشكل غير قانوني حتى لو لم يكن هناك أي حكم إدانة بالاغتصاب. وكان لزاماً على الضحايا إثبات تعرضهن للاغتصاب، وكانت شهادة المرأة أمام المحكمة تعادل في وزنها القانوني نصف شهادة الرجل. وبالتالي، لم ترفع السلطات سوى عدد قليل من الدعاوى أمام المحاكم نظراً لهذه العقوبات القانونية والاجتماعية. ولم تحتفظ الحكومة بسجلات علنية حول عمليات المقاضاة أو الإدانة أو العقاب.

ولم تتوفر إحصاءات حول حوادث الاغتصاب، إلا أن التقارير الصحفية والمراقبين أشاروا إلى أنه كان يمثل مشكلة خطيرة. ولم يتم الإبلاغ عن معظم حوادث الاغتصاب لأن الضحية كانت تواجه انتقاماً مجتمعياً وعائلياً منها، بما في ذلك تقليص فرص الزواج، أو عقوبات جنائية قد تصل إلى حد السجن، أو الاتهام بالزنا، أو ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وهو أمر تعاقب عليه أحكام الشريعة. وقد قام برنامج الامان الاسري الوطني، وهو منظمة إنسانية خاصة تأسست عام 2005 لنشر الوعي ومكافحة العنف الأسري بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال، بمواصلة الإبلاغ عن حالات الإساءة.

في أغسطس/آب 2013 أعلن مجلس الوزراء اعتماد قانون ضد العنف الأسري، يُعرف بالإساءة الأسرية تعريفاً واسعاً ويوفر إطاراً للحكومة لمنع العنف وحماية الضحايا من العنف المنزلي. ويجرم القانون الإساءة الأسرية ويفرض عقوبات بالسجن من شهر إلى سنة أو غرامة 5,000 إلى 50,000 ريال (1,330 دولار إلى 13,300 دولار) إلا إذا أصدرت المحكمة عقوبة أشد صرامة.

وذكر الباحثون إن عدد حالات العنف الأسري المبلغ عنها ربما كانت أقل بكثير مما هي عليه في الواقع، مما يجعل تحديد حجم المشكلة التي يعتقدون أنها واسعة الانتشار، أمراً صعباً. وهناك تقديرات مستقلة أيدها مسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية أشارت إلى أن نسبة الزوجات اللاتي قام أزواجهن بإيذانهن

تراوحت بشكل واسع ما بين 16 إلى 50 بالمائة من جميع النساء المتزوجات. وقال مسؤولون إن الحكومة لم تُعرّف العنف الأسري بوضوح، وأن إجراءات التعامل مع هذه القضايا، بما في ذلك عتبات التحقيق أو الملاحقة القانونية، وبالتالي فقد تباين فرض القانون من هيئة حكومية لأخرى. وقد انتقد بعض المدافعين عن حقوق المرأة التحقيقات في العنف المنزلي، مدعين بأن المحققين ترددوا في دخول المنازل بدون تصريح من رب الأسرة، الذي قد يكون هو نفسه الجاني. كما زعم بعض الناشطين بأن السلطات عادة لم تقم بالتحقيق أو الملاحقة القضائية في القضايا التي تنطوي على عنف أسري، ولكنها شجعت الضحايا والجناة على التصالح للحفاظ على شمل الأسرة بغض النظر عن الإساءات والإنتهاكات المبلغ عنها.

وأشار التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2014 أن الجمعية حققت في 312 حالة عنف أسري وانتهاك لحقوق المرأة، مقارنة بـ 360 حالة في عام 2013. وتضمن العنف طيفاً واسعاً من أشكال إساءة المعاملة. ووردت تقارير عن قيام الشرطة أو القضاة بإعادة نساء مباشرة إلى من قاموا بإيذائهن، والذين كان معظمهم أولياء الأمور القانونيين لهؤلاء النساء. وقد بذلت الحكومة جهوداً لمكافحة العنف الأسري، ونظم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني خلال العام ورش عمل وقام بتوزيع مواد تثقيفية عن حل النزاعات بين الأزواج والزوجات وفي الأسر بالطرق السلمية.

دعمت الحكومة ملاجئ لحماية الأسرة. وتلقت هيئة حقوق الإنسان عدداً من الشكاوى المتعلقة بالإيذاء الأسري وأحالت تلك الشكاوى إلى مكاتب حكومية أخرى. وقدمت هيئة حقوق الإنسان المشورة لمقدمات الشكاوى كما عرضت المساعدة القانونية على بعض المتقاضيات. ووفرت الهيئة مرافق لأطفال مقدمات الشكاوى والمتقاضيات ووزعت مطبوعات تدعم حق المرأة في التعليم والرعاية الصحية والتنمية وفي مكان العمل.

ختان الإناث/القطع: لم يكن ختان الإناث ممارسة شائعة في البلد، خاصة بين أفراد الشعب السعودي، حيث أن التفسير الرسمي الذي تتبناه الحكومة للشريعة الإسلامية يحظر مثل هذه الممارسة.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: لم تقع خلال العام أية حالات قتل بسبب المهر أو الشرف أو غير ذلك من الممارسات الضارة التي تستهدف المرأة

التحرش الجنسي: كان من الصعب تحديد مدى انتشار التحرش الجنسي نظراً لندرة تناول أجهزة الإعلام للموضوع وعدم توفر بيانات حكومية عنه. وتسترشد المحاكم بتفسير الحكومة للشريعة لدى نظرها في دعاوى التحرش الجنسي. إلا أن عاملات صرحن بتعرضهن إلى قدر كبير من التحرش الجنسي والتمييز على نطاق واسع. وكان أرباب العمل في كثير من القطاعات يوفرون أماكن عمل منفصلة لكل من النساء والرجال كلما أمكن ذلك عملياً، وفقاً للقانون.

في يوليو/تموز، تم نشر شريط فيديو يظهر قيام مجموعة من الرجال بالتحرش بامرأتين على كورنيش جدة في منطقة المنتجع الساحلي مما جذب انتبهاً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي. أُحيلت القضية إلى محكمة جدة الجنائية في أغسطس/آب، حيث تم تبرئة المرأتين من جميع التهم، بينما حكمت بإدانة الرجال الثلاثة بتهم التحرش والإخلال بالنظام العام، والإختلاط بالجنس الآخر وتم الحكم عليهم بالسجن لمدة شهرين ونصف و50 جلدة.

حقوق الإنجاب: لم ترد أية تقارير تفيد بتدخل الحكومة في حق الزوجين في اتخاذ قراراتهما بشأن عدد الأطفال أو تباعد فترات الإنجاب وتوقيته وتدبير صحتهم الانجابية والحصول على المعلومات والوسائل للقيام بذلك بعيداً عن التمييز أو القسر أو العنف. وكانت الرعاية الطبية الضرورية متوفرة قبل الولادة وأثناء الولادة وبعدها، إلا أن السيدات الحوامل لم يكن دائماً على بينة من توفرها، كما أن العاملين في المجال الطبي لم يؤكدوا دائماً على أهميتها. وكانت موانع الحمل الرحمية أكثر وسائل منع الحمل شيوعاً في البلد، وكان بإمكان النساء، بصرف النظر عن الحالة الزوجية، الحصول عليها بشكل قانوني. كما كانت حبوب منع الحمل متوفرة أيضاً للنساء في الصيدليات المحلية بدون رخصة (وصفة) طبية. ورغم أنه لم تكن هناك حواجز قانونية تحول دون الحصول على وسائل منع الحمل، تم تقييد العديد من النساء بسبب القيود المفروضة على تنقلهن وبسبب مواردهن الاقتصادية وضغط المجتمع المحبذ للأسر كبيرة العدد. ولم تتوفر أي معلومات بشأن مدى تمتع المرأة بالمساواة مع الرجل في مجال تشخيص وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً.

التمييز: ظلت النساء تواجه تمييزاً كبيراً بموجب القانون والعادات، وظل الكثير منهن على غير دراية بحقوقهن. لا يكفل القانون نفس الوضع القانوني والحقوق القانونية للمرأة كما للرجل، وبسبب غياب قانون مقنن للأحوال الشخصية، كان القضاة يقررون في قضايا الأسرة وفقاً لتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية. ومع أنه يجوز للمرأة قانوناً حيازة الأملاك ويحق لها الحصول على دعم مالي من ولي أمرها، إلا أن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية أقل من حقوق الرجل، وقد عاملها المجتمع على أنها غير متساويين في المجالين السياسي والاجتماعي. ويتطلب نظام ولي الأمر أن يكون لكل امرأة "ولي أمر" من أحد أقربائها الذكور المقربين يملك السلطة القانونية للموافقة على سفرها إلى خارج البلد. كما يملك ولي الأمر سلطة الموافقة على بعض أنواع رخص الأعمال والدراسة في الجامعات أو الكليات. ويمكن للنساء اتخاذ القرارات بأنفسهن فيما يتعلق بالرعاية الطبية في المستشفيات. كما يمكن للنساء العمل بدون إذن الوصي؛ إلا أن معظم أرباب العمل يطلبون من النساء تقديم مثل هذا الإذن. ويظل الزوج الذي يطلق زوجته "شفوياً" (وليس عن طريق إجراءات المحكمة) أو يرفض التوقيع على وثيقة الطلاق النهائية ولي أمرها الشرعي.

بلغت النسبة المئوية الإجمالية لمشاركة المرأة في القوى العاملة 21 بالمائة، وفقاً للمنتدى الاقتصادي الدولي: تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2015. ولا يشترط القانون الأجر المتساوي للعمل المتساوي (أنظر القسم 7.د).

وقد ميز قانون الجنسية ضد المرأة، التي لا تستطيع نقل الجنسية مباشرة لأطفالها (أنظر القسم 2.د). ويحظر تفسير البلد للشريعة على النساء الزواج من غير المسلمين، ولكنه يحق للرجال المسلمين الزواج من النساء المسيحيات واليهوديات. ويتعين على المرأة الحصول على موافقة الحكومة كي يمكنها الزواج من رجل غير سعودي؛ أما الرجل فيجب أن يكون قد بلغ من العمر 25 سنة ليتمكن من الزواج من أجنبية ويتعين عليه الحصول على موافقة الحكومة فقط إن كان يعتزم الزواج من امرأة من بلد ليس من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة). وتحظر اللوائح على الرجال الزواج بنساء من باكستان، أو بنجلاديش، أو تشاد، أو بورما. كما تشترط الحكومة على الرجال السعوديين الراغبين في الزواج من امرأة أجنبية كزوجة ثانية تقديم وثائق تشهد بأن زوجته الأولى إما معاقة، أو تعاني من مرض مزمن، أو عاقر.

وقد حالت عمليات الاستبعاد المجتمعي المطبقة على نطاق واسع في مؤسسات الدولة، وإن لم تكن مقتصره عليها، دون استخدام المرأة للكثير من المرافق العامة. ويفرض القانون على النساء عادة الجلوس في أقسام

منفصلة مخصصة للعائلات. وفي أحيان كثيرة لا تستطيع النساء تناول الطعام في مطاعم لا تحتوي على مثل هذه الأقسام. وتصبح النساء عرضة للاعتقال إذا استخدمن سيارة خاصة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة (مثل سائق خاص مأجور أو سائق تاكسي) أو رجل ليس من الأقرباء المقربين. وتفرض المعايير الثقافية التي تطبقها مؤسسات الدولة على المرأة ارتداء العباءة في الأماكن العامة (وهي عباءة سوداء طويلة فضفاضة). كما توقعته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموماً من النساء المسلمات تغطية شعرهن، ومن النساء غير المسلمات من الدول الآسيوية والإفريقية الالتزام بشكل كامل بتقاليد البلد المحلية من حيث الملابس أكثر من التزام النساء الغربيات غير المسلمات.

كما واجهت النساء تمييزاً في المحاكم أيضاً حيث كانت شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين. وجميع القضاة هم من الرجال، وواجهت النساء قيوداً على ممارستهن المحاماة. وفي قضايا الطلاق، كان يتعين على النساء أن يقدمن أسساً قانونية محددة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فيمكنهم تطليق زوجاتهم بدون إبداء أسباب. ولدى قيامهم بذلك، يجب على الرجال دفع مبلغ فوري من المال تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، يمثل دفع نفقة للزوجة لمرة واحدة. إلا أنه يمكن إجبار الرجال على دفع نفقات تالية بأمر من المحكمة. وبدأت الحكومة في تطبيق نظام تحديد الهوية وفقاً للبيانات، وهو نظام مصمم لإتاحة فرصة أكبر أمام النساء للوصول إلى المحاكم. وكان النظام السابق يتطلب قيام النساء بتقديم أنفسهن في المحكمة بحضور رجل من الأقارب لإثبات هويتهن إذا امتنعن عن كشف الحجاب وإظهار الوجه.

وواجهت النساء تمييزاً بموجب قانون الأسرة. فعلى سبيل المثال، تحتاج المرأة إلى إذن من ولي أمرها كي تتزوج أو يتعين عليها الحصول على أمر من المحكمة (في حالة رفض ولي الأمر الموافقة على زواج امرأة هو ولي أمرها). وفي مثل هذه الحالات، يتولى القاضي دور ولي الأمر ويصبح بإمكانه الموافقة على الزواج. وأفادت وزارة العدل في 18 أكتوبر/تشرين الأول أن المحاكم تلقت 755 قضية تتعلق برفض ولي الأمر الموافقة على زواج امرأة هو ولي أمرها خلال العام السابق.

وتمنح المحاكم حضانة الأطفال الذين بلغوا سناً معينة (7 سنوات للصبيان و9 سنوات للبنات) للوالد المطلق أو لعائلة الوالد المتوفى. وفي حالات كثيرة، كان الأزواج السابقون يمنعون زوجاتهم الأجنبية المطلقات من زيارة أبنائهن. كما تميز قوانين الإرث ضد النساء، إذ تبلغ حصة البنت من الإرث نصف حصة شقيقها.

وبحسب الدراسات المسحية الأخيرة، تشكل الإناث أكثر من نصف مجموع طلبة الجامعات؛ إلا أن الفصل التعليمي بين الإناث والذكور كان القاعدة المتبعة خلال المرحلة الجامعية. وكان الاستثناء الوحيد للفصل بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي في كليات الطب في مرحلة ما قبل الحصول على شهادة البكالوريوس وفي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وهي جامعة للدراسات العليا والأبحاث حيث عملت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال، ولم يفرض عليهن ارتداء حجاب، وقدن السيارات داخل الحرم الجامعي. كما قدمت جامعات أخرى، مثل جامعة الفيصل بالرياض، فصولاً بفصل جزئي بين الطلبة والطالبات حيث يتلقى الطلاب التعليم من نفس المدرس ويمكنهم المشاركة معاً في المناقشة في الصف، لكن في وجود حواجز مادية تفصل بين الرجال والنساء.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُكتسب الجنسية عن طريق الأب، والأب وحده هو الذي يستطيع تسجيل ميلاد الطفل. وكانت هناك حالات حيث قامت السلطات بحرمان أطفال لأباء وأمهات مواطنين من الحصول على الخدمات

الحكومية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بسبب إخفاق الحكومة في تسجيل الميلاد بالكامل أو على الفور، وأحياناً بسبب عدم قيام الوالد بالتبليغ عن ولادة الطفل (أنظر القسم 2. د. الأشخاص عديمو الجنسية).

إساءة معاملة الأطفال: وقعت حالات من إساءة معاملة للإطفال. وجاء في التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2014 أن الجمعية سجلت 173 حالة عنف ضد الأطفال مقابل 112 في عام 2012. وفي أيلول/سبتمبر 2014، نشرت وزارة الشؤون الإجتماعية دراسة قدرت أن 45 بالمائة من الأطفال في البلد كانوا ضحايا العنف الأسري.

في أغسطس/آب قامت محكمة الإستئناف بتخفيف الحكم الصادر ضد فيحان الغامدي، الذي حكم عليه بالسجن 8 سنوات، و800 جلدة في عام 2013 بتهم اغتصاب ابنته البالغة من العمر 5 سنوات وقتلها. وأخلت المحكمة سبيل الغامدي بكفالة وخففت التهم المنسوبة إليه إلى "تأديب مفرط أدى إلى الوفاة."

الزواج المبكر والزواج القسري: وردت تقارير خلال العام تفيد بوجود حالات زواج أطفال، كانت تنحصر بشكل كامل تقريباً في المناطق الريفية. وكان كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك مسؤولون من هيئة حقوق الإنسان الحكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شبه الحكومية، قد تحدثوا علناً ضد الممارسة ونادوا باعتماد حد أدنى لسن الزواج. لا تحدد الشريعة حداً أدنى لسن الزواج، ولكنها تشير إلى أن الفتيات قد يتزوجن بعد سن البلوغ. ووفقاً لبعض كبار علماء الدين يجوز تزويج بنات في العاشرة من العمر. وكانت الأسر ترتب أحياناً مثل هذه الزيجات لسداد ديون الأسرة بدون موافقة الطفلة. وقد رصدت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات لزواج أطفال، وأفادت بأنها كانت حالات نادرة أو على الأقل، كان التبليغ عنها نادراً، واتخذت خطوات لمنع إتمام تلك الزيجات.

ونقلت تقارير إعلامية عن قضاة يقولون بأن معظم حالات زواج الأطفال في البلد تتعلق بالفتيات السوريات، ثم بعد ذلك عدد أقل من الفتيات المصريات واليمنيات. كما أفادت تقارير إعلامية بأن بعض الرجال سافروا إلى الخارج بحثاً عن زوجات من بينهن فتيات قاصرات قانوناً. ويجب أن تتضمن طلبات الحصول على ترخيص بالزواج سن العروس، ويعد تسجيل الزواج قبل إتمام القران شرطاً قانونياً. وأفادت التقارير بأن الحكومة أصدرت تعليمات لمسجلي عقود الزواج بعدم تسجيل العقود التي تتضمن أطفالاً.

ختان الإناث/القطع: لم يكن ختان الإناث ممارسة شائعة في البلد، خاصة بين أفراد الشعب السعودي، حيث أن التفسير الرسمي الذي تتبناه الحكومة للشريعة الإسلامية يحظر مثل هذه الممارسة.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص قانون مكافحة الجرائم الالكترونية على عقوبات لمرتكبي جرائم تتضمن إعداد أو نشر أو ترويج مواد لمواقع إباحية على ألا تقل مدة السجن عن سنتين ونصف السنة أو غرامة بقيمة 1.5 مليون ريال (400,000 دولار) إن تضمنت الجريمة استغلالاً للقصر. ولا يحدد القانون حداً أدنى لسن إقامة علاقات جنسية برضى الطرفين.

الاختطاف الدولي للأطفال: المملكة ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للحصول على معلومات يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإمتثال على الموقع

<http://travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html>

والمعلومات الخاصة بالبلد المحدد على الموقع

<http://travel.state.gov/content/childabduction/english/country/saudi-arabia.html>

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنون سعوديون يهود معروفون ولم تتوفر أية إحصاءات عن الديانات التي ينتمي إليها الأجانب.

وكانت الحالات التي قام فيها أئمة معينون من طرف الحكومة باستخدام لغة معادية لليهود أو معادية للمسيحيين أو معادية للشيعية في الخطب الدينية نادرة، وعندما حدثت كانت بدون تصريح من السلطات الحكومية. ويتطلب القانون من الأئمة المعينين من قبل الحكومة إلقاء جميع الخطب داخل المساجد في البلد. ويتعين عليهم إلقاء خطب قامت وزارة الشؤون الإسلامية بمراجعتها والموافقة عليها. وأصدرت الوزارة خلال العام نشرات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجههم إلى تضمين خطبهم لرسائل حول مبادئ العدل والمساواة والتسامح والحث على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري. ووفقاً للوزارة، لم يحدث خلال العام أن تبنى أي إمام علناً آراء غير متسامحة تسوغ الفصل من الوظيفة. واستمر الأئمة غير الحاصلين على تصاريح بتبني وجهات نظر غير متسامحة في الخطب التي يلقونها.

ووردت تقارير عن مواد معادية للسامية متاحة في بعض معارض الكتب التي ترعاها الحكومة.

وواصلت الحكومة مشروع التطوير [الذي يستغرق] عدة سنوات لتنقيح الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لتشجيع التسامح وحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام، وكانت بداية هذا المشروع في عام 2007. وبحلول نهاية عام 2013، كان البرنامج قد حصل على أكثر من 11 مليار ريال (2.9 مليار دولار) لتعديل المناهج الدراسية. وبحلول نهاية عام 2013 أيضاً، كانت الحكومة قد وضعت مناهج وكتباً دراسية جديدة للصفوف الرابع إلى نهاية العاشر على الأقل. إلا أنه رغم هذه الجهود، ظلت هناك بعض المواد غير المتسامحة موجودة في الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس.

وقد أظهرت رسوم الكاريكاتير معاداة للسامية وتميزت بالصور النمطية لليهود مع رموز يهودية، وخاصة في أوقات التوتر السياسي المتصاعد مع إسرائيل. وظهرت في وسائل الإعلام تعليقات معادية للسامية عبر عنها صحفيون وأكاديميون ورجال دين.

الاتجار بالأشخاص

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع <http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt>

الأشخاص ذوو الإعاقات

لا يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقات جسدية أو حسية أو عقلية أو نفسية في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة أو في مناطق أخرى. ولا يفرض القانون ضمان القدرة على الوصول العام إلى المباني،

والمعلومات، والاتصالات. وتوفرت المباني التجارية الأحدث في كثير من الأحيان على إمكانية الوصول إليها، تماماً كبعض المباني الحكومية الأكثر حداثة. وكان بإمكان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس التي تدعمها الحكومة. وقد تمتع الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بنفس مستوى قدرة غير المصابين بإعاقات على الحصول على المعلومات واستخدام وسائل الاتصال.

ولم تتوفر على نطاق واسع معلومات بشأن أنماط إساءة المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في السجون أو في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الصحة العقلية. وكان بإمكان الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة المشاركة بصفة عامة في الشؤون المدنية، ولم تكن هناك قيود على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة تحد من قدرتهم على التصويت في انتخابات المجالس البلدية، رغم أن الإفتقار إلى القدرة على الوصول إلى المباني والمعلومات والاتصالات ربما تسبب في الحد من مشاركة بعض المعاقين بطريقة كاملة.

في عام 2013 قامت هيئة حقوق الإنسان بتعيين 4 خبراء متخصصين للعمل كمناصرين للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة وللدرد على الشكاوى المتعلقة بالتمييز؛ وقد توسع نطاق عملهم خلال العام ليشمل المشاركة في المؤتمرات الدولية حول التمييز ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. واستمر مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، وهو مؤسسة أبحاث غير ربحية، في القيام بالبحوث المعملية والميدانية على مجموعة من أنواع الإعاقة ومسائل تتعلق بنوعية الحياة. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الإعاقات. وقد أدت مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على نحو متزايد.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

على الرغم من أن التمييز العرقي غير قانوني، إلا أن التمييز المجتمعي ضد أعضاء الأقليات القومية والعرقية والإثنية كان مشكلة. كما كان هناك تمييز على أساس الأنساب القبلية أو غير القبلية. فقد واجه المنحدرون من نسل العبيد السابقين في البلاد، وهم من نسل الأفارقة تمييزاً في الوظائف والمجتمع. وكان هناك تمييز رسمي وغير رسمي، وخاصة التمييز العنصري ضد العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا. وقد سعت حملة التسامح التي قام بها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إلى معالجة بعض هذه المشاكل، ووفرت تدريباً خلال العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الإثنية.

واستمرت معاناة الأقلية الشيعية من التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي. وفي مسعى لمعالجة المشكلة، نظمت وزارتا الدفاع والداخلية والحرس الوطني في السنوات الأخيرة دورات تدريبية لرجال الشرطة والمسؤولين الآخرين عن تطبيق القانون على مكافحة التمييز أدارها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (للمزيد من المعلومات أنظر باب "أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى").

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

إن عقوبة الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي، بموجب الشريعة الإسلامية حسب تفسيرها في البلد، هي الإعدام أو الجلد، بحسب الخطورة المتصورة للقضية. ويحظر القانون على الرجال "التصرف كالنساء" أو ارتداء الملابس النسائية، وتمنع النساء من التصرف كرجال أو ارتداء ملابسهم. ونظراً للتقاليد الاجتماعية وإمكانية الملاحقة القضائية، لم تقم منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية

الجنسانية والمخنثين بالعمل بشكل علني، كما أنه لم يتم تنظيم نشاطات من أي نوع لمناصرة حقوق المثليين والمثليات. ولم ترد أي تقارير عن وجود تمييز مجتمعي رسمي، أو عنف بدني، أو مضايقة على أساس الميول الجنسية أو نوع الجنس في مجالات العمل والسكن وانعدام الجنسية والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومن المرجح أن الشعور بوصمة العار أو التخويف قد حد من التبليغ عن حوادث إساءة المعاملة. ويمكن أن يشكل التوجه الجنسي والهوية الجنسية أساساً للتحرش أو الابتزاز أو أعمال أخرى.

ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز المحتمل. وفي 23 يونيو/حزيران، قامت وزارة الداخلية بنشر تصريحات على موقع تويتر بالنسبة لقرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمخنثين، وأشارت إلى أن الحكومة لم تدعم القرار وترفض التدخل الدولي في شؤونها الداخلية.

قامت السلطات في يونيو/حزيران بالقبض على عدة أشخاص في جدة بعد أن داهمت حفلتين للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمخنثين. وأعلنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في يوليو/تموز في موقعها على تويتر عن غرامة مقدارها 25,000 دولار بحق مدرسة أجنبية رسمت صوراً لقوس قزح على بنايتها، وأطلقت على صور قوس قزح "شعارات المثلية الجنسية".

وصمة العار المجتمعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وبموجب القانون، قامت الحكومة بترحيل العمال الأجانب الذين أكدت نتيجة فحصهم إصابتهم بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى وصولهم إلى البلد أو لدى دخولهم المستشفى لأسباب أخرى. ولم تكن هناك مؤشرات على أن الأجانب الذين كانوا يحملون فيروس الإيدز لم يحصلوا على الأدوية المضادة للفيروس أو على أن السلطات قامت بعزلهم عن الآخرين خلال العام. وقامت وزارة الصحة بوضع برنامج خاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمكافحة الشعور بوصمة العار والتمييز ضد المصابين بالفيروس.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى

استمر العنف المجتمعي والتمييز ضد الأقليات الشيعية في البلاد. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن 4 هجمات منفصلة على مساجد للشيعية أو قاعات للمناسبات الخاصة بهم (أنظر القسم 1. أ). ونتيجة لتلك الهجمات، كان هناك تعاون متزايد بين قوات الأمن الحكومية ولجان أمنية تطوعية محلية شيعية. وقام المسؤولون الحكوميون والجمهور بإدانة وشجب الهجوم على نطاق واسع.

القسم 7. حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

لا يمنح القانون للعاملين الحق في تكوين نقابات مستقلة أو الانضمام إليها. ولا ينص القانون على الحق في التفاوض الجماعي أو الحق في إضرابات قانونية. ولا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين إلى وظائفهم بسبب نشاطهم النقابي.

ولم تحترم الحكومة حرية الانضمام إلى نقابات والحق في التفاوض الجماعي. ولم تتواجد في البلد نقابات عمالية، وواجه العمال إمكانية طردهم أو سجنهم، أو، في حالات العمال المهاجرين، ترحيلهم بسبب القيام بنشاطات نقابية. تقوم الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية التابعة لوزارة العمل بالتحقيق في الشكاوى المرتبطة بالعمل التي يقدمها أفراد بصفتهن الشخصية ضد المسؤولين عن إنفاذ القانون.

وقد سمحت الحكومة بتشكيل لجان عمالية تقتصر على المواطنين فقط وذلك في أماكن العمل التي يعمل فيها أكثر من مائة شخص، ولكن الحكومة فرضت قيوداً لا مبرر لها على حرية تكوين الجمعيات ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل هذه اللجان ونشاطاتها. فعلى سبيل المثال، توافق وزارة العمل على أعضاء اللجان، وترخص لممثلي الوزارة وأرباب العمل بحضور اجتماعات اللجان. ويتعين على أعضاء اللجنة تسليم محاضر الاجتماعات إلى الإدارة ثم تحويلها إلى الوزير؛ ويمكن للوزارة حل اللجان في حال خرقها للوائح التنظيمية أو في حال اعتبارها تهدد الأمن العام. وتحد اللوائح من قدرة اللجان على تقديم توصيات إلى إدارة الشركة بحيث لا تتطرق إلا إلى تحسين ظروف العمل، والصحة والسلامة، والإنتاجية، وبرامج التدريب. وجاء في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2014 أن الجمعية سجلت 139 شكوى تتعلق بالعمل.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، ولكن الحكومة لم تنفذ الحماية القانونية للعمال الأجانب بشكل فعال. وحدث عمل قسري، خاصة بين العمال الوافدين - وبشكل ملحوظ بين عاملات المنازل - والأطفال. وكان من بين ظروف العمل التي تدل على العمالة القسرية والتي عانى منها العمال الوافدون احتجاز جوازات السفر، وعدم دفع الأجور، وفرض قيود على التنقل، والإساءة اللفظة والبدنية والاعتداء الجنسي. ودخلت التعديلات الخاصة بقانون العمل حيز التنفيذ منذ 18 أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك حظر مصادرة جوازات السفر وعدم دفع الأجور. وقد نجم عن مخالفت قوانين العمل دفع غرامات ووضع قيود على القدرة على توظيف عمال أجانب. ولم يكن بإمكان الكثير من العمال غير المواطنين، وخاصة عاملات المنازل، ممارسة حقوقهم في إنهاء عقود عملهم. وزادت قوانين الكفالة المقيدة من تعريض العمال لظروف العمل القسري وجعلت الكثير من العمال الوافدين يترددون في الإبلاغ عن إساءة المعاملة.

واستمرت الحكومة في تطبيق نظام حماية الأجور الذي يلزم أصحاب العمل بدفع أجور العمال الأجانب عن طريق التحويلات المصرفية، مما يتيح لوزارة العمل ضمان حصول العمال على مستحقاتهم المالية بالشكل المناسب. وخلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، قامت الوزارة بإغلاق 1,441 شركة لعدم امتثالها لنظام حماية الأجور. وأفادت الوزارة بوجود 9,500 قضية حيث كان عمال أجانب يعملون لدى أرباب عمل بدون كفالة قانونية.

وقامت الحكومة على مدار العام بالتنفيذ الصارم للإجراءات التي ترمي إلى الحد من عدد العاملين غير المواطنين الذين يعملون في المملكة. وصرحت الوزارة، أنها في الفترة بين أغسطس/آب 2014 وسبتمبر/أيلول 2015، قامت بترحيل 508,000 من العمال الأجانب. كما فرضت الحكومة عقوبات على وكالات الحج السياحي المتورطة في الاتجار بالبشر والشركات السعودية التي استغلت قوانين تأشيرات الدخول إلى البلد لإحضار أفراد لأغراض تختلف عن التوظيف المباشر. وقد أدت حملة قامت بها الحكومة في 2013 لتصحيح الأوضاع القانونية للعمال غير المواطنين عن طريق نقل كفالتهم أو ترحيلهم إلى مغادرة عدد كبير من العمال غير المواطنين للبلاد بحلول نهاية عام 2013. كما أن كثيرين من الأفراد إما تركوا

العمل مع كفلائهم القانونيين أو ظلوا في البلد بعد انتهاء فترة تأشيرات العمل أو تصاريح الإقامة الخاصة بهم. وهناك عدد أقل من الأشخاص جاءوا لتأدية فريضة الحج وظلوا بعد انتهاء مدة تأشيراتهم. ونتيجة لوضع إقامتهم غير القانوني، كان الكثير من الأشخاص المتواجدين في البلد عرضة للعمالة القسرية والأجور المتدنية والترحيل من جانب السلطات.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع [/http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt)

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل

ينص القانون على أنه لا يجوز لأي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر العمل بشكل قانوني إلا إذا كان المعيل الوحيد لأسرته. ويجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة العمل إذا كان عملهم لا يضر صحتهم أو يؤدي نموهم أو يؤثر على دراستهم. وينص القانون على عدم تشغيل القاصرين في أعمال خطيرة أو صناعات ضارة؛ ولا يجوز تشغيل الأطفال تحت سن 18 للعمل في ورديات تزيد عن 6 ساعات يومياً. لا يوجد حد أدنى لسن العمل للذين يعملون في المشاريع التجارية العائلية أو في مجالات أخرى تعتبر جزءاً من الأعمال العائلية، كالزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية.

هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هما مسؤولتان عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. إلا أنه لم تتوفر سوى معلومات قليلة حول جهود الحكومة لإنفاذ القوانين ذات الصلة أو حول الإجراءات التي اتخذتها لمنع عمالة الأطفال أو القضاء عليها خلال العام. وكانت أكثر مجالات إنفاذ القانون شيوعاً هي الاستجابة للشكاوى حول وجود أطفال يتسولون في الشوارع.

كانت عمالة الأطفال موجودة، وكان أكثر أشكالها شيوعاً هو إجبار الأطفال، الوافدين عادة من بلدان أخرى بينها اليمن وإثيوبيا، على العمل في حلقات تسول وباعة في الشوارع والعمل في أعمال تجارية عائلية.

د. التمييز في مجال العمل أو المهنة

لا تحظر قوانين ولوائح العمل التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الديانة، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الجنسية، أو الأصل الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الهوية الجنسية، أو السن، أو اللغة، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وحدث تمييز بخصوص الوظائف والمهن فيما يتعلق بكل هذه الفئات

ووافقت وزارة العمل بشكل صريح على توظيف النساء في قطاعات محددة، وشجعت على ذلك، وخصوصاً في الحكومة، ولكن النساء واجهن العديد من التشريعات التمييزية. وصدر تقرير عن الدائرة المركزية للإحصاء والمعلومات في 2015 قدر أن النساء السعوديات يشكلن 21.6 بالمائة من القوة العاملة في المملكة. وقد قدر نفس التقرير بأن النساء، السعوديات والأجنبيات، شغلن 28.6 بالمائة في جميع الوظائف في البلد. حددت القوانين من نطاق الأعمال المسموح للمرأة القيام بها، حيث كان مطلوباً من النساء ارتداء الحجاب في معظم أماكن العمل، وتطبيق الفصل بين الجنسين في مواقع العمل ودفع غرامات عند مخالفة ذلك. تضمنت التعديلات التي أدخلت على قانون العمل ودخلت حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين الأول أحكاماً تمييزية، مثل المطالبة بالفصل الصارم بين الجنسين وسياسات متشددة بالنسبة للزني، ولكنها سمحت للنساء بالعمل في

وظائف خطيرة أو خطيرة. ولا توجد لوائح تتطلب المساواة في دفع الأجور مقابل أداء نفس العمل (أنظر القسم 6، المرأة).

أعلنت وزارة العمل في عام 2012 تنفيذ اللوائح التي تلزم المتاجر التي تبيع الملابس والمستلزمات الداخلية للنساء ومستحضرات التجميل بأن يقتصر العمل في تلك المتاجر على النساء فقط. إلا أن الحكومة لم تكن، بحلول نهاية العام، قد طبقت اللوائح بصورة شاملة، لا في الأحياء الحضرية التي يقطنها العاملون الأجانب من غير المواطنين ولا خارج المدن الكبرى.

كما حظرت اللوائح التنظيمية عمل النساء في 24 مهنة، معظمها في قطاع الصناعات الثقيلة، ولكنها استحدثت توجيهات للنساء للعمل عن بعد [أي العمل من المنزل باستخدام أجهزة الاتصال كالهاتف والكمبيوتر دون الذهاب إلى مكان عمل]. إلا أن بعض المصانع ومنشآت التصنيع، خصوصاً في المنطقة الشرقية، عملت على توظيف الرجال والنساء الذين مارسوا العمل في ورديات منفصلة خلال مختلف ساعات النهار. ورغم الفصل بين الجنسين، يمنح القانون المرأة حق الحصول على رخصة لإنشاء مشروع تجاري بموافقة ولي أمرها، وقد حصلت النساء في أحيان كثيرة على رخص عمل في مجالات يمكن أن تتطلب منهن الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن من الرجال أو التعامل مع مسؤولين حكوميين. وكانت المرأة تعمل إلى جانب الرجل في المجال الطبي وفي قطاع صناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الحالات على موظفين رجال. ويحق للنساء اللواتي يعملن في مؤسسات فيها 50 موظفة أو أكثر، الحصول على إجازة أمومة ورعاية الطفل.

وحدث تمييز على أساس المعتقدات الدينية. إذ اشتكى أعضاء المجتمعات المحلية الشيعية من تعرضهم للتمييز بسبب معتقداتهم الدينية وواجهوا صعوبة في الحصول على وظائف حكومية أو على ترقيات في مناصب حكومية. وكان تمثيل الشيعة متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. وكان تمثيل الشيعة في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها أكبر في صفوف شرطة السير، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية (أنظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات). وكان الشيعة أيضاً أقل تمثيلاً في التوظيف في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

كما وقع تمييز ضد العمال المهاجرين من آسيا وأفريقيا (أنظر القسم 6، الأقليات القومية والعرقية والإثنية). واصل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني البرامج التي ترمي إلى معالجة بعض هذه المشاكل، ووفرت تدريباً خلال العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الإثنية. وقد وقع الكثير من حالات الاعتداء على العمال الأجانب، كما وردت تقارير عن إساءة معاملة العمال. وسياسات الحكومة المصممة لزيادة عدد المواطنين في قوة العمل أدت عن قصد إلى رفع تكاليف تشغيل العمال الأجانب، مما زاد من صعوبة العثور على عمال الأجانب على عمل.

حدث تمييز غير رسمي في الوظائف والمهن على أساس الجنس، والنوع الاجتماعي، والعرق، والديانة والتوجه الجنسي أو الهوية الجنسية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجر الشهري للعاملين في القطاع العام 3000 ريال (800 دولار). ولم يكن هناك حد أدنى للأجور في القطاع الخاص بالنسبة للعمال الأجانب؛ إلا أن برنامج "نطاقات" الحكومي (السعودية) وضع حداً أدنى عام للأجر بالنسبة للمواطنين هو 3000 ريال (800 دولار أمريكي) شهرياً.

وقد قامت الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية بملاحقات قضائية فعالة لقضايا ضد أرباب عمل الموظفين المواطنين، وكانت معظم الأحكام الصادرة في صالح الموظفين. أما الملاحقات القضائية ضد أرباب عمل العمال غير المواطنين فكانت أقل حدوثاً، وأفادت تقارير أن معظم الأحكام كانت في صالح أرباب العمل. تتمتع وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً بصلاحيات التحكيم والصلح في النزاعات بين أرباب العمل والموظفين. وتطبق لوائح العمل ظاهرياً على جميع العاملين في القطاع العام والخاص باستثناء خدمات المنازل (الخاضعات لقانون آخر). وتنص اللوائح على أسبوع عمل اعتيادي يتكون من 48 ساعة عمل بالأجر العادي، وفترة راحة أسبوعية مدتها 24 ساعة (عادة يوم الجمعة، مع أنه يمكن لرب العمل منح يوم الراحة في أي يوم آخر)، وكذلك أجر لكل ساعة إضافية يزيد 50 بالمائة عن أجر الساعة المعتادة، على ألا يزيد عدد ساعات العمل الإضافي على 12 ساعة في الأسبوع لموظفي القطاع الخاص.

ولا تفرق اللوائح بين أنواع الأعمال المختلفة. ولحماية العاملين خارج المنشآت، قامت الحكومة أيضاً بفرض حظر على العمل في منتصف النهار حيث تكون الحرارة هي الأشد في فصل الصيف. وقد فرضت وزارة العمل عقوبات على 2200 حالة حيث خالفت الشركات تعليمات الحكومة الخاصة بحظر العمل في منتصف النهار أثناء أشهر الصيف. ويتكون أسبوع العمل في القطاع العام من 35 ساعة مع يومي راحة في الأسبوع. ولم يتم تطبيق أحكام القانون.

في عام 2013، أقر مجلس الوزراء لوائح تحكم علاقة العمل بين أرباب العمل وعمال الخدمة المنزلية، بما في ذلك استحداث آلية نزاع لتسوية الدعاوى المالية. وبموجب تلك اللوائح، يتعين وجود اتفاق خطي بين صاحب العمل والعامل/العاملة في المنزل يبين واجبات العامل وحقوقه، يتم الرجوع إليه في أي إجراء قانوني في حالة عدم قيام أي من الطرفين بالالتزام بالعقد. وإذا ارتكب صاحب العمل مخالفة، يمكن أن تشمل العقوبة منعه من استقدام شخص آخر لمدة سنة، أو غرامة قيمتها 2,000 ريال (530 دولار)، أو كليهما، مع زيادة العقوبات عند تكرار المخالفة. ويمكن أن يتم تغريم عاملات المنازل في حال خرقهن الاتفاق غرامة مشابهة ويتم منعهن من العمل في المملكة.

في عام 2012، أعلنت وزارة العمل عن قانون جديد يفرض غرامات تتراوح ما بين 500 ريال (133 دولار) و1000 ريال (266 دولار) على الأفراد الذين يجلبون أجانب إلى البلد للعمل في أي خدمة، بما في ذلك العمل في المنازل، بدون اتباع الإجراءات المطلوبة والحصول على إذن. أشارت تقارير الصحافة المحلية أن مفتشي وزارة العمل قاموا بـ 124,892 زيارة تفتيشية لمواقع العمل وأن المفتشين اكتشفوا أكثر من 34,000 مخالفة لقانون العمل في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني وسبتمبر/أيلول 2014. وكان أكثر المخالفات شيوعاً عدم الإلتزام بالحظر الموسمي الذي يمنع السماح بالعمل تحت أشعة الشمس المباشرة.

وينص قانون العمل على إجراء عمليات تفتيش منتظمة خاصة بالسلامة ويمكن القانون المفتشين الذين تعينهم وزارة العمل من القيام بفحص المواد المستخدمة أو التي يتم مناولتها في العمليات الصناعية وغيرها من العمليات وإرسال عينات من المواد التي يشتبه في أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. وتعمل إدارة الصحة المهنية التابعة لوزارة الصحة مع وزارة العمل في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة. وتتطلب لوائح العمل من أرباب العمل حماية بعض العمال من المخاطر والأمراض المتصلة بالعمل، إلا أنه كانت هناك بعض

المخالفات. ولم تشمل هذه اللوائح التنظيمية المزارعين أو الرعاة أو عاملات المنازل أو العاملين في مصالح تجارية تديرها العائلة. وقد أفاد عمال أجنبي، في جلسات خاصة، بأن معايير الصحة والسلامة لم تكن تطبق في حالات كثيرة. وقامت وزارة العمل بتعيين حوالي 1000 مفتش عمل.

ويفرض القانون قيام مواطن أو شركة تجارية بدور الكفيل لمعظم العمال الأجانب للحصول على عمل قانوني أو تصريح إقامة، رغم أن تلك المتطلبات عفت الرعايا السوريين الذين بقوا في البلد بعد نفاذ صلاحية تأشيرات إقامتهم. قامت وزارة العمل بتطبيق إجراءات تهدف إلى رفع القيود المفروضة على العمال غير المواطنين للسماح لهم بتغيير أرباب عملهم الحاليين والانتقال إلى أرباب عمل آخرين أو شركة أخرى توظف حصة كافية من المواطنين السعوديين. ورغم تلك القيود المعدلة، كان بعض العمال يجهلون تلك التسهيلات الجديدة وكان لزاماً عليهم البقاء مع كفيلهم الحالي لحين استكمال فترة عقد العمل أو طلب المساعدة من سفارتهم للعودة إلى أوطانهم. وكانت هناك أيضاً حالات أحضر فيها الكفلاء عمالاً غير مواطنين إلى البلد دون تزويدهم بتصاريح إقامة، مما حد من قدرتهم على الحصول على الخدمات الحكومية أو التعامل مع نظام المحاكم في حالة التظلم. ويجوز للكفلاء الذين يوجد بينهم وبين العمال الأجانب خلاف تجاري أو عمالي أن يطلبوا من السلطات منع العمال من مغادرة البلد حتى يتم حل النزاع. إلا أن الحكومة أعنت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 أن العمال الذين يهربون من أصحاب العمل لن يتم سجنهم أو إجبارهم على العودة لأصحاب العمل للحصول على تأشيرة مغادرة، بشرط تعاون العمال مع سفارتهم خلال فترة 72 ساعة وعدم وجود تهم جنائية أو غرامات قائمة ضدهم.

إدارة رعاية العمالة الوافدة في وزارة العمل هي الجهة المسؤولة عن معالجة حالات إساءة معاملة واستغلال العمال المهاجرين. وكان بإمكان العمال غير المواطنين تقديم الشكاوى، إلى وطلب المساعدة من 37 مكتباً في مختلف أنحاء البلد. وأفادت تقارير أن لدى وزارة العمل قاعدة بيانات عن أرباب العمل المتعسفين وقد قامت بمنع أشخاص وشركات أساؤوا معاملة عمال غير مواطنين من كفالة مثل أولئك العمال لفترة تصل إلى خمس سنوات. ولم تتوافر أية بيانات عن تطبيق مثل هذه السياسات.

وتحدد اتفاقيات العمل الثنائية الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لأجور العمال الأجانب والسكن والمزايا، بما في ذلك الإجازات والرعاية الطبية وأمور أخرى. ولم يتم صياغة تلك الأحكام بالضرورة حسب المعايير الدولية، وكانت تختلف باختلاف القدرة النسبية للدولة المصدرة للعمالة على المفاوضة. وينص قانون العمل وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2009 على عقوبات في حال إساءة معاملة هؤلاء العمال.

وفي يوليو/تموز، وقعت وزارة العمل على إتفاقية عمل ثنائية مع أوغندا. حددت الإتفاقية خطوطاً توجيهية وقائية للعاملين وطالبت المملكة العربية السعودية بتأسيس مركز مساعدة يعمل على مدار الساعة لعاملات المنازل، وتسهيل إصدار تأشيرات الخروج للعمال العائدين عند الحاجة وضمان تنفيذ شروط عقود العمل وحماية حقوق وسلامة العاملين. وتحدد الإتفاقية الحد الأدنى للأجور بحوالي 200 دولار شهرياً.

شاركت الحكومة في حملة إخبارية تلقي الضوء على مأساة العمال الذين هم عرضة لإساءة المعاملة وانتهاك الحقوق، وتحث على تدريب ضباط إنفاذ القانون ومسؤولين آخرين على مكافحة الاتجار بالأشخاص، وعملت مع السفارات الخاصة بالبلاد المصدرة للعمالة لنشر المعلومات عن حقوق العمل الخاصة بالعمال الأجانب. وخلال شهر رمضان، كما كان الحال في الأعوام الماضية، بثت هيئة حقوق الإنسان برنامج توعية عامة على التلفزيون أكد على أن الدين الإسلامي يأمر بمعاملة العاملين معاملة حسنة.

وقد شكل ما يقدر بحوالي 10 ملايين عامل من غير المواطنين في البلد، من بينهم حوالي 3.2 مليون عاملة في المنازل، أغلبية القوة العاملة في البلد. كان العمال الذين يعملون بشكل قانوني يتفاوضون ويتفقون عموماً على شروط العمل قبل وصولهم إلى البلد، وفقاً لمتطلبات العقود المنصوص عليها في قانون العمل. ومع ذلك، وجد الكثيرون من هؤلاء العمال أنفسهم خاضعين لظروف عمل مختلفة لم يتم الإتفاق عليها، كالتأخير في دفع أجورهم، أو تغيير رب العمل، أو تغيير في ساعات وظروف العمل. وكان العمال المهاجرون، وخاصة عاملات المنازل، معرضين لاساءة المعاملة، والاستغلال، وظروف تنتهك قوانين العمل، بما في ذلك عدم دفع أجورهم، والعمل لفترات تزيد على 48 ساعة في الأسبوع، والعمل لفترات أطول من فترة الثماني ساعات في اليوم التي يحددها القانون، وتقييد التنقل نظراً لمصادرة جوازات السفر. كما وردت تقارير عن وقوع إساءة المعاملة البدنية واللفظية. وتسعى لوائح العمل التي تم الإعلان عنها في أكتوبر/تشرين الأول إلى الحد من مثل هذه الحالات التي تنطوي على سوء المعاملة. يكفل قانون العمل الجديد حماية حقوق العمال في القطاع الخاص ويسعى لتحسين ظروف العمل بمعايير جديدة للسلامة والرعاية الإجتماعية. كما توفر البنود الجديدة المساعدة للعمال الذين يبحثون عن عمل جديد بعد انتهاء عقود عملهم السابقة ويكفل للمرأة حق الحصول على إجازة عند الولادة.

ولم يكن بإمكان الكثير من العمال غير المواطنين، وخاصة العاملات في المنازل، ممارسة حقهم في النأي بأنفسهم عن الأوضاع الخطيرة. وقد قام بعض أرباب العمل بمنع العمال من المغادرة باستخدام القوة البدنية أو تهديدهم بعدم دفع أجورهم في حال المغادرة. وكان أرباب العمل الكفلاء، الذين يتحكمون في قدرة العمال الأجانب على مواصلة العمل والبقاء في البلد، يقومون عادة باحتجاز جوازات سفر العمال، وهي ممارسة يحظرها القانون. وفي بعض النزاعات حول العقود، احتجز الكفيل العامل في البلد حتى يتم حل النزاع لإجباره على قبول تسوية في غير صالحه أو تعريض نفسه لخطر الترحيل بدون أية تسوية.

وكان بإمكان العمال الأجانب الاتصال بمكاتب العمل في سفاراتهم طلباً للمساعدة. وخلال العام لجأ مئات العاملين في المنازل، أغليبتهم من النساء، إلى سفارات بلادهم بحثاً عن ملاذ، وقد هربت بعض العاملات فراراً من الاعتداءات الجنسية أو غيرها من أشكال العنف على يد أصحاب العمل. وكان لدى بعض السفارات بيوت آمنة لمواطنيها الفارين من أوضاع تصل إلى مستوى الاستعباد. وقد سعى العمال عادة إلى الحصول على المساعدة القانونية من السفارات ومن الوكالات الحكومية من أجل الحصول على مكافآت نهاية الخدمة وتأشيرات الخروج.

وعلاوة على الاتصال بسفارات بلادهم، يجوز لخدمات المنازل الاتصال بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، والأمانة العامة المشتركة بين الوزارات الحكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإدارة رعاية العمالة الوافدة في وزارة العمل التي قدمت خدمات لصيانة حقوق العمال المهاجرين وحمايتهم من سوء المعاملة. ويجوز للعمال أيضاً رفع قضيتهم إلى مكاتب أمراء المناطق ورفع التماس إلى ديوان المظالم ضد القرارات الصادرة عن تلك السلطات.